(النسخة العربية المطبوعة) ISSN ٢٠٥٠-٣٧٣٣
يوليو/تموز ٢٠١٧ - العدد الثامن

الإكوادور: استراتيجيات التعامل مع السمنة

نيبال: أصوات من الميدان

غرب أفريقيا: مناصرة المجتمع المدني للتغذية

NUTRITION EXCHANGE

التبادل الغذائي

ENN

لبنان: الطهي في المطابخ المجتمعية

باكستان: سدّ فجوة التغذية

زامبيا: تحقيق الانسجام بين التغذية والرسائل الزراعية

النسخة العربية

المحتويات

٣ كلمة التحرير

٣ مواضيع عالمية

٤ الموقع الإلكتروني «حالة سوء التغذية الحادّ»
٤ دور جديد للجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية UNSCN
٥ البوابات الإلكترونية الوطنية لمعلومات التغذية NiPN
٦ الأمراض غير السارية في الدول متدنية ومتوسطة الدخل
٦ الاستثمار في التغذية
٧ نقاش en-net
٧ الدمج بين برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة WASH والقضايا المتعلقة بتدخلات التغذية
٨ مسلسل شيف شامبا: طهي مكملات غذائية في كينيا

٩ المقالات الأصلية

٩ المطابخ المجتمعية في لبنان: الطهي معاً من أجل الصحة
١٠ الوجبات الخفيفة الصحية والتثقيف التغذوي: برنامج التغذية المدرسية في المدارس الحكومية اللبنانية
١٢ التعامل مع مشكلة الوزن الزائد والسُمنة في الإكوادور: سياسات واستراتيجيات الوقاية
١٥ أصوات من الميدان: خطة عمل للتغذية متعددة القطاعات على مستوى المحافظات في نيبال
١٧ «سدّ فجوة التغذية» في باكستان: أفكار حول التصدي لسوء التغذية
١٩ توحيد الجهود: الرسائل الزراعية الحساسة للتغذية في زامبيا
٢١ وضع تقييمات لاحتياجات تطوير قدرات قطاع الزراعة فيما يتعلق بالتغذية في إثيوبيا
٢٤ المناصرة من أجل التغذية في غرب أفريقيا: دور تحالفات منظمات المجتمع المدني مع حركة توسيع نطاق التغذية SUN
٢٦ تعزيز قدرات التغذية في كينيا: وضع إطار عمل جديد
٢٨ بلورة السياسة الوطنية للغذاء والتغذية في نيجيريا

٣٠ الموارد والتحديثات

٣٠ أدوات متوفرة مباشرة على الإنترنت
٣١ تحديث عن حركة توسيع نطاق التغذية SUN

تتقدم «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN بالشكر لمكتب اليونيسف الإقليمي في بانما والمكتب الإقليمي لليونيسف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عمّان على إسهامهما في نشر النسختين الإسبانية والعربية من هذه النشرة.

والشكر موصول أيضاً للطاقم الإقليمي لخدمات إدارة المعرفة RKMS ضمن «شبكة التغذية في الطوارئ» الموجود في آسيا وإفريقيا؛ والذي يضم كل من أمباركا يوسوفين، تشارولاتا بانيرجي، بدعم من قبل المنسقة العالمية لخدمات إدارة المعرفة ضمن الشبكة توي سوينين، على إسهاماتهم القيّمة في هذا العدد.

الغلاف الأمامي: أمّ سورية تطهو في مطبخها الكائن في أحد مخيمات اللجوء في وادي البقاع بلبنان؛ برنامج الغذاء العالمي/عبير عطيفة

الغلاف الخلفي: برنامج الوجبات المدرسية في لبنان؛ برنامج الغذاء العالمي/دينا القصبي

WFP/Edward Johnson

ما هو "تبادل التغذية"؟

"تبادل التغذية" هو مطبوعة تصدر عن شبكة التغذية في الطوارئ ENN، وتحتوي على مقالات قصيرة وسهلة القراءة عن تجارب ودروس برامج التغذية من الدول التي تنوء تحت ثقل سوء التغذية وتلك التي هي عرضة للأزمات. تُعطى أولوية النشر للمقالات المكتوبة بأقلام محلية. كما تلخّص أيضاً الأبحاث وتوفّر المعلومات حول الإرشاد والتوجيه، والأدوات، والدورات التدريبية المقبلة في التغذية والقطاعات ذات الصلة.

وتتضمن مطبوعة "تبادل التغذية" مقالات أساسية، ومعلومات محدَّثة حول المرجعيات، والسياسات التوجيهية، والأدوات، والتدريب، والأنشطة والأحداث. وهي متوفرة باللغات العربية، والإنكليزية، والفرنسية، والإسبانية.

كم مرة تصدر هذه النشرة؟

«تبادل التغذية» نشرة نصف سنوية مجانية متوفرة بنسخة ورقية بالإنجليزية والفرنسية، وبنسخة إلكترونية باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية والإسبانية.

كيف يتمّ الإشتراك فيها أو إرسال المقالات؟

للاشتراك في "تبادل التغذية"، زوروا الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.ennonline.net/nutritionexchange

يقلّل الكثير من الناس قيمة تجاربهم الشخصية وكيف أن مشاركتها قد تفيد الآخرين الذين يعملون في ظروف مشابهة. وتهدف "شبكة التغذية في الطوارئ" إلى توسيع دائرة الأشخاص، والوكالات، والحكومات التي تساهم في المواد التي تنشر في "التبادل الغذائي".

تبدأ الكثير من المقالات التي ترونها في "التبادل الغذائي" كنقاط رئيسية عامة يتشاركها الكاتب معنا. سوف يساعدكم فريق التحرير ويساندكم في كتابة أفكاركم على الورق وتحويلها إلى مقالة صالحة للنشر.

كخطوة بداية، ما عليكم سوى مراسلة "كارمل" و"جوديث" على العنوان الإلكتروني التالي:
carmel@ennonline.net و **Judith.Hodge@ennonline.net** ووضع أفكاركم ونتطلع لاستقبال مقالاتكم ونشرها في العدد التاسع من «تبادل التغذية»، لذا يرجى منكم التواصل معنا.

تمّ تمويل هذه النسخة من "تبادل التغذية" Nutrition Exchange من قِبل "هيئة الإغاثة البريطانية" UK aid "من حكومة المملكة المتحدة، و أيريش آيد" Irish Aid، وعبر منحة مشتركة من هيئة الإغاثة الأميركية USAID والوكالة الأميركية للتنمية الدولية OFDA لشبكة التغذية في الطوارئ ENN بعنوان "بناء معرفة وقدرة قطاعية وفردية ودولية ووطنية للاستجابة للطوارئ في قطاعي الأمن الغذائي والتغذية حول العالم" بموجب الإتفاق رقم ٠٠٢١٧-١١-AID-OFDA-G

كلمة التحرير

أهلاً بكم في العدد الثامن من نشرة تبادل التغذية NEX الذي وسّعنا فيه نطاق التغطية الجغرافية ليشمل مزيداً من القرّاء والمساهمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا أول عدد من نشرات «تبادل التغذية» يتميز بنشر مقالتين من **لبنان**. وتتناول إحدى المقالتين مبادرة المطبخ المجتمعي (صفحة ٩)، بينما تستعرض المقالة الثانية برنامج التغذية المدرسية (صفحة ١٠). وتستعرض كلا المقالتين الجهود المبذولة للتصدي للعبء المزدوج الناتج عن سوء التغذية (الوزن الزائد/السُمنة ونقص التغذية) بين اللاجئين السوريين والفئات السكانية اللبنانية المستضعفة.

لقد ثبت وجود مشكلة سوء التغذية بجميع أشكالها في كل دولة من دول العالم (والذي أكده التقرير العالمي للتغذية ٢٠١٦). وحسب تحليل منظمة الصحة العالمية، قلة هي الدول التي استطاعت حتى الآن أخذ الانتشار السريع للمشاكل الناشئة عن الوزن الزائد/السُمنة والأمراض غير السارية بعين الاعتبار في سياساتها وخططها المتعلقة بالغذاء والتغذية. ولعل **الإكوادور** هي استثناء؛ إذ تفيد المقالة المنشورة في هذا العدد أن نظام بطاقة المادة الغذائية وضريبة السكر على المشروبات والمبادرات في المدارس قد أدت إلى تحسّن في تناول الغذاء الصحي وتطبيق النشاط البدني (صفحة ١٢). وتعرض الصفحة ٢٨ مقابلة أُجريت مع وزير المالية والتخطيط الوطني **النيجيري** وتناولت مواضيع هامة تتعلق بالتحدّيات التي تواجه وضع سياسة وطنية للغذاء والتغذية، وخاصة فيما يتعلق بتأمين مخصصات الموازنة اللازمة في مختلف الوزارات المعنية بالتغذية. ويمكن للمناصرة أن تلعب دوراً حاسماً في تسليط الضوء على ملف التغذية لدى البرلمانيين ووسائل الإعلام من أجل التأثير على السياسات الوطنية ومخصصات الموازنة. تتناول الصفحة ٢٤ بالتفصيل مبادرة أُطلقت في ١٢ دولة في **غرب أفريقيا** لتوسيع نطاق جهود مناصرة التغذية من خلال إيجاد مناصرين للتغذية وتحالفات لمؤسسات المجتمع المدني.

في الدول التي يشكل فيها قطاع الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي (خاصة في أفريقيا وآسيا)، ينصبّ التركيز الآن على جعل قطاع الزراعة أكثر مراعاة لمسألة التغذية، وذلك من خلال السعي إلى تعظيم مساهمة هذا القطاع في التغذية. يشتمل هذا العدد على مقالتين تتحدثان عن مبادرتين من هذا النوع أُطلقتا في **إثيوبيا وزامبيا**. وتركز كلا المبادرتين على بناء القدرات بوصفها العملية التي يمكن من خلالها للأفراد والمنظمات والمجتمعات توسيع معارفهم وتعزيز مهاراتهم وخبراتهم بما يفضي إلى تحقيق أهداف التنمية. تصف قصة إثيوبيا (صفحة ٢١) مشروعاً لتحديد مواطن القوة والضعف في القدرة على تنفيذ خطة الدولة الزراعية الحساسة للتغذية. وفي المقالة الخاصة بزامبيا (صفحة ١٩)، يتمحور التركيز حول «توحيد الجهود» - وضع رسائل تغذية رئيسية للعاملين في مجال الإرشاد الزراعي. وموضوع بناء القدرات هو أيضاً الموضوع الرئيسي الذي تتمحور حوله مقالة مرسلة من **كينيا** (صفحة ٢٦)، حيث يتم الاشتغال على توحيد إطار عمل لتطوير قدرات التغذية بحيث يأخذ بعين الاعتبار التركيبة الحكومية القائمة في الدولة والحاجة إلى دعم إيجاد حلول وطنية على مستوى المحافظات لمشاكل التغذية.

تعكف كثير من الدول على تنفيذ برامج تغذية متعددة القطاعات والتي تسعى إلى ضمّ كافة القطاعات - كالزراعة والتعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية - ما من شأنه المساعدة في التصدي للمسببات المباشرة والأساسية لمشكلة سوء التغذية. وتصف مقالة من باكستان (صفحة ١٧) أداة تستخدم البيانات الحالية لتحديد التكلفة المحتملة والأثر التغذوي لمجموعة متنوعة من التدخلات التي تهدف إلى «سدّ فجوة التغذية» في مختلف القطاعات. في نيبال، يعمل مسؤولان من مسؤولي المحافظات على استكشاف واقع تنفيذ تدخلات متعددة القطاعات، وهما مكلفان بتنفيذ خطة تغذية متعددة القطاعات على الأرض (صفحة ١٥).

ويسرّنا التركيز على المزيد من «أصوات من الميدان» – لذا، نرجو منكم مشاركتنا بقصصكم وتجاربكم في مجال وضع برامج التغذية لنشرها في العدد المقبل من نشرة «تبادل التغذية»، والتي سيتم نشرها في شهر يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٨.

نشكركم على إسهاماتكم ونتمنى أن تستمتعوا بقراءة هذا العدد!

كارمل دولان، محررة مشاركة في «تبادل التغذية»
(carmel@ennonline.net)
جوديث هودج، محررة مشاركة في «تبادل التغذية»
(Judith.Hodge@ennonline.net)

Media Hub

استمعوا إلى لقاء مع الكتّاب على قناة بودكاست "شبكة التغذية في الطوارئ" ENN

http://www.ennonline.net/mediahub/nex8editorsspeak

معلومات عن «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN

تتيح «شبكة التغذية في الطوارئ» التعلّم وإيجاد شبكة علاقات لبناء قاعدة أدلة لوضع برامج التغذية.

ينصبّ تركيزنا على المجتمعات التي تعاني من الأزمات وحيث يكون نقص التغذية مشكلة مزمنة. ونسترشد في عملنا بما يحتاج إليه الممارسون للأداء بكفاءة.

- نرصد ونتبادل خبرات الممارسين من خلال نشراتنا ومنتدى نقاش en-net المتاح مباشرة على الإنترنت.
- نقوم بتنفيذ أبحاث ومراجعات في الحالات التي تفتقر إلى أدلة قوية.
- نلجأ إلى المناقشة الفنية في حالات عدم التوافق.
- وندعم عمليات القيادة والإشراف في التغذية على مستوى العالم.

الموقع الإلكتروني «حالة سوء التغذية الحادّ»

عالمياً، تفيد التقارير أن ١٠٨ ملايين شخص واجهوا أزمة غذاء في عام ٢٠١٦، بزيادة قدرها ٣٥٪ مقارنة مع ٨٠ مليون شخص في عام ٢٠١٥. لذا، تم إطلاق موقع جديد جاء في الوقت المناسب حول حالة سوء التغذية الحادّ. يقدم هذا الموقع لمحة عامة عن كافة المصادر النوعية والكمية حول سوء التغذية الحادّ (سواء الحاد أو المتوسط).

لقد تم تطوير الموقع على هامش مبادرة «لا أرواح ضائعة»، وهي عبارة عن شراكة مع اليونيسف، ومنظمة العمل ضد الجوع، ومؤسسة صندوق الاستثمار للأطفال، والمفوضية الأوروبية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية. وتهدف المبادرة إلى مضاعفة عدد الأطفال الذين يتلقون العلاج من سوء التغذية الحادّ بحيث يتزايد من ٣,٢ ملايين طفل (اليونيسف ٢٠١٤) إلى ٦ ملايين طفل بحلول عام ٢٠٢٠.

ويجمع المصدر الجديد المتاح مباشرة على الإنترنت بين المقالات والإرشادات المأخوذة من الموقع السابق لمنتدى الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحادّ والمعلومات المستقاة من تقييمات التغطية، وبين بيانات اليونيسف بهدف توفير خلفية عامة عالمية وخاصة بالدول حول سوء التغذية الحادّ.

ويهدف الموقع إلى الربط بين نقاشات سوء التغذية من أجل توسيع نطاق المناقشات المتعلقة بالصحة العامة والحفاظ على حياة الأطفال، وتسليط الضوء على التقدم المُحرز على المستوى العالمي في التغطية العلاجية وتوفير وجهات نظر عالمية ولمحة عامة خاصة بالدول حول نتائج علاج سوء التغذية.(حالياً، هناك نقص في البيانات المتعلقة بالعلاج الوقائي). ويتم تصنيف البيانات والوثائق على الموقع حسب المواضيع التالية:

- **بيئة التمكين:** وتشمل السياسات ووثائق التوجيه وكذلك بيانات ومعلومات التمويل؛
- **العرض:** ويشمل بيانات حول المنتجات والأدوية الروتينية، والموارد البشرية، والتغطية الجغرافية والحشد المجتمعي؛
- **الطلب:** ويشمل معلومات كمية حول العبء الذي يخلفه سوء التغذية الحادّ، وحول التغذية والعدوى (بما فيها الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة)، وكذلك السلوك الهادف إلى الصحة؛
- **والجودة:** وتشمل بيانات حول الدخول إلى مرافق العلاج والخروج منها، والتغطية العلاجية، وتقديرات حالات إنقاذ الحياة، ومدى فعّالية التكلفة.

كما يعرض الموقع لمحة عامة حول الأبحاث الحالية التي يتم إجراؤها عن الوقاية والعلاج من سوء التغذية الحادّ، إضافة إلى تسليط الضوء على مجالات الابتكار والفعاليات المقبلة. ويمكن للأفراد الانضمام إلى النقاشات الدائرة حول البيانات أو تقديم مصادر أو فعاليات كجزء من عملية التطوير المتواصلة للموقع.

لمعرفة المزيد، يرجى زيارة الموقع: www.severemalnutrition.org

دور جديد للجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية UNSCN

لقد شهد مجال التغذية على مستوى العالم تحولات كبيرة، وخاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وقد ظهرت مؤخراً مبادرات مثل حركة توسيع نطاق التغذية SUN، والتغذية من أجل النمو N4G، والتقرير العالمي للتغذية GNR ومبادرات متعددة تشمل القطاعين العام والخاص. في حين توجّب على الجهات الفاعلة التي كانت موجودة سابقاً إعادة تقييم موقفها لأخذ التغيرات التي طرأت على مشهد التغذية في العالم بعين الاعتبار. ومن بين هذه الجهات، هناك لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية UNSCN، والتي تأسست قبل 40 عاماً بناءً على طلب مؤتمر الغذاء العالمي بعد أزمة الغذاء التي ظهرت في السبعينيات من القرن العشرين.

وتتشكل اللجنة من خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسف، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية) بتفويض واضح للعمل في مجال التغذية. كما أن العضوية في هذه اللجنة مفتوحة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالتغذية. لقد أصبح دور لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية أقل وضوحاً بعد أن قامت الأطراف الفاعلة الأخرى بتجديد وإعادة توجيه أنشطتها نحو التغذية - وأصبح مجال التغذية أكثر تعقيداً وازدحاماً. وقد أدى هذا إلى دعوة اللجنة إلى إعادة تنشيط آلية عمل وكالات الأمم المتحدة المشتركة في مجال التغذية بحيث تكون أكثر انسجاماً وأكثر تأثيراً.

وقد نشرت لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية مؤخراً ورقة نقاش حول الحُكم العالمي في مجال التغذية تصف الدور الذي تلعبه في المشهد العالمي للتغذية وترتيبات الحُكم، إضافة إلى عرض لمحة عامة عن الأطراف الرئيسية (العامة والخاصة) التي تحدد أجندة برامج التغذية على المستوى العالمي.

ونصت الورقة في خاتمتها على أن "المحور الاستراتيجي" للأمم المتحدة يركز على تحقيق انسجام عالمي في السياسات، وأنه على اللجنة تبنّي أدوار رئيسية في: تعزيز الانسجام من خلال ربط برامج التغذية ببعضها البعض على المستوى العالمي لمساعدة الحكومات على تبني أعمال متعددة القطاعات على المستوى الوطني، وتعزيز عملية الإشراف عليها لترسيخ شرعية سياسية لها وزيادة الضغط لتسليط الضوء على مسألة التغذية على جميع مستويات نظام الأمم المتحدة، وتعزيز الأدلة والمساءلة - على سبيل المثال، إيجاد روابط أقوى مع مبادرة التقرير العالمي للتغذية وتوفير منصة شاملة أكثر للأدلة المُحدّثة على الإنترنت.

وتجدر الإشارة إلى تركيز التقرير على "مشاركة الخبرات والدروس من المستوى الوطني" كجزء من "نظام التعلّم التكيّفي". ويندرج هذا التوجه في صميم عمل شبكة التغذية في الطوارئ ENN في مع حركة توسيع نطاق التغذية SUN، وتعتبر نشرة تبادل التغذية إحدى الوسائل لتحقيق الأمر.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع www.unscn.org

البوابات الإلكترونية الوطنية لمعلومات التغذية NiPN

كيف تحدد الحكومات التدخلات الخاصة بالتغذية والحساسة لها الأكثر فعالية لتحقيق أهدافها في مجال التغذية؟

إن امتلاك معلومات موثوقة حول التغذية هو أمر حيوي لاتخاذ أي قرار حكومي. لذا، تعمل مبادرة تقودها المفوضية الأوروبية تُدعى البوابات الإلكترونية الوطنية لمعلومات التغذية NiPN على توفير الدعم لما يصل إلى عشر دول تنشط فيها حركة توسيع نطاق التغذية SUN بما فيها بنغلادش وإثيوبيا، وكينيا، ولاوس، والنيجر، وأوغندا لتحليل المعلومات والبيانات من أجل بلورة سياسات وبرامج تغذية أفضل. والغرض من البوابات الإلكترونية الوطنية لمعلومات التغذية هو:

- طرح الأسئلة التي يجب على كل حكومة من الحكومات الإجابة عليها من أجل تطوير أو تعديل سياساتها وبرامجها في كافة القطاعات التي من شأنها تحسين التغذية، بما فيها الصحة والزراعة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية والمياه والصرف الصحي؛
- الجمع بين المعلومات القائمة واللازمة للإجابة على تلك الأسئلة، بما فيها مؤشرات مخرجات التغذية، والأدبيات المنشورة، والمعلومات السياقية والبيانات المتعلقة بالبرامج والاستثمارات في كافة القطاعات؛
- مراجعة المعلومات وتحليل البيانات وتفسير النتائج في ضوء المعرفة المتوفرة حالياً لمحاولة الإجابة على الأسئلة؛
- توزيع النتائج والأدلة على صنّاع السياسات ومخططي البرامج؛
- ووضع أو تنقيح السياسات والبرامج التي تحتاج إلى تحسينات في التغذية.

يعرض الشكل ١ أدناه نموذجاً مفاهيمياً لهذه العملية.

من المبادئ التوجيهية التي يسترشد بها المشروع ما يلي:

- كل بوابة من البوابات الإلكترونية الوطنية لمعلومات التغذية هي ملك للدولة. لذا، يتم دمج تصميم بوابة المعلومات وتحليل البيانات ضمن الهيكليات الوطنية؛
- تنطلق البوابات الإلكترونية الوطنية لمعلومات التغذية مما هو قائم من خلال الاستفادة من المعلومات الحالية إلى أقصى حد ممكن؛
- تضيف قيمة إليها عبر تشكيل عنصر رافد وتكميلي للمبادرات الأخرى؛
- وتعزز القدرات فتطوّر المهارات اللازمة لدى الحكومة لتحقيق أهدافها.

لقد تم إنشاء مرفق دعم عالمي لمساعدة الدول وتنسيق الدعم الفني وبناء القدرات اللازمة. كما تم أيضاً تشكيل مجموعة خبراء استشارية لتقديم التوجيه والمشورة الفنية في جميع مراحل المشروع. وتحظى المبادرة بدعم من الاتحاد الأوروبي ووزارة التنمية الدولية البريطانية ومؤسسة بيل وميلندا غيتس.

لمعرفة المزيد، يرجى زيارة الموقع www.nipn-nutrition-platforms.org

الشكل ١ النموذج المفاهيمي للبوابات الإلكترونية الوطنية لمعلومات التغذية NiPN

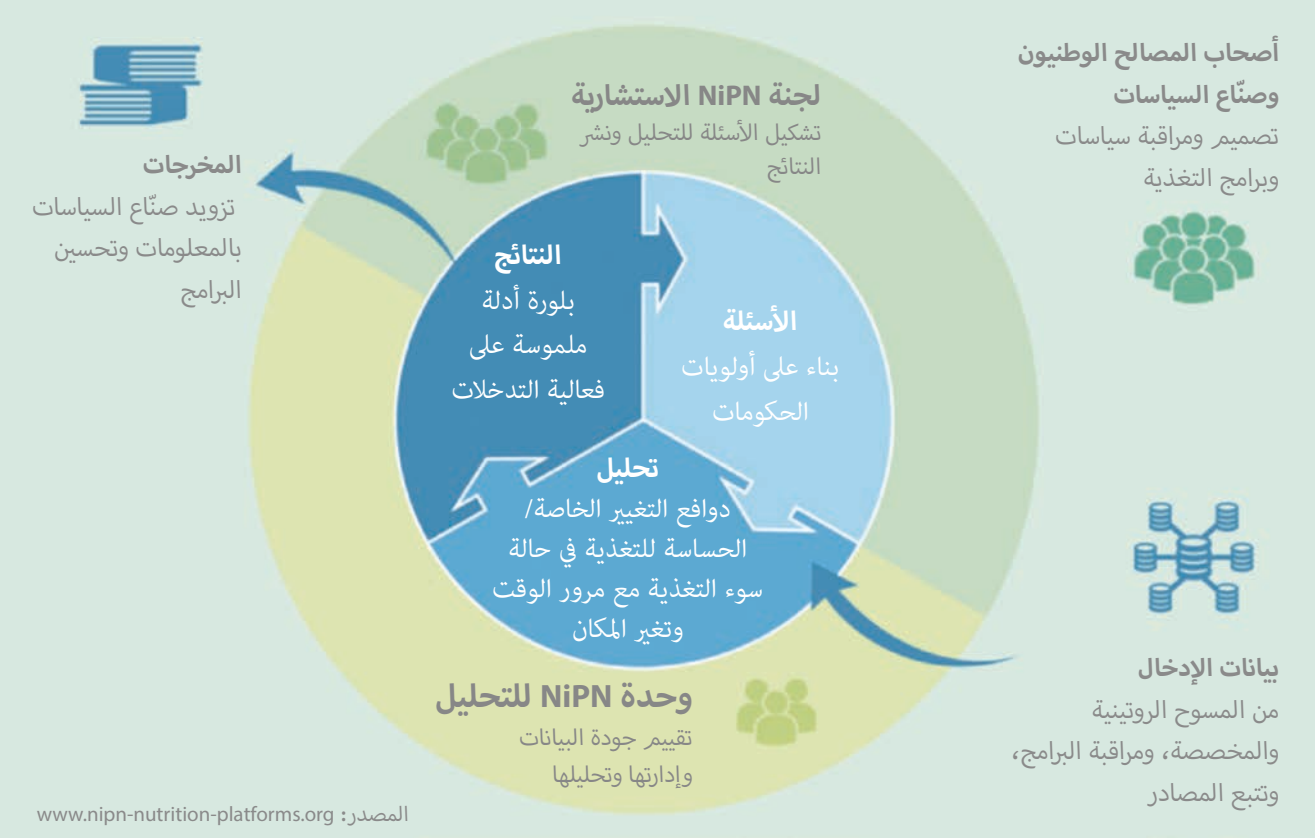

المصدر: www.nipn-nutrition-platforms.org

الأمراض غير السارية في الدول متدنية ومتوسطة الدخل

توصف على أنها الوباء القادم: الطفرة الكبيرة في انتشار الأمراض غير السارية في الدول النامية. وتُعرف الأمراض غير السارية أيضاً بأنها الأمراض المزمنة المقترنة بسوء التغذية كالأمراض المرتبطة بالقلب والأوعية الدموية وارتفاع ضغط الدم وداء السكري النوع ٢ والسرطان. وهي تشكل نصف إجمالي عبء الأمراض في الدول متوسطة الدخل وحوالي ثلث عبء الأمراض في الدول متدنية الدخل حيث يعتبر مرض القلب المرض الرئيسي فيها. وقد ازداد عبء المرض بحوالي ٣٠٪ بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠١٥، والذي يؤثر على الشباب في هذه الدول أكثر مقارنة مع الدول الأغنى.

يسلط تقرير صدر مؤخراً عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية الضوء على التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الباهظة للأمراض غير السارية على أنظمة الرعاية الصحية الحالية في الدول النامية، والتي أنشئت أصلاً للتعامل مع الأمراض المعدية ولتحسين صحة الأطفال والأمهات. وهناك الآن حاجة ملحة إلى تضمين عملية الوقاية من الأمراض المزمنة وإدارتها في هذه الأنظمة.

كما يشير التقرير إلى أن الدول النامية تواجه معوّقات تمويل كبيرة جداً في مجال الرعاية الصحية بشكل عام. تبلغ نسبة نفقات الرعاية الصحية الإجمالية للفرد أقل من ١٪ في الدول منخفضة الدخل و٢٪ في الدول متوسطة الدخل. في حين أنه لا يتم تخصيص سوى نسبة يسيرة جداً من مساعدات التنمية حالياً للأمراض غير السارية.

ما الذي يسهم في هذه الطفرة لجهة انتشار الأمراض غير السارية في الدول النامية؟ إنها العوامل ذاتها التي تؤثر على الفئات السكانية في الدول عالية الدخل - وهي التحضّر والتغيرات في نمط الحياة كالالتحاق بالوظائف التي تشجع على الاستقرار وعدم الارتحال ووسائل المواصلات التي تعتمد بشكل كبير على المحركات الآلية ولا تحتاج إلى نشاط بدني كبير. وتشهد الدول التي تمرّ في ما يُسمى مرحلة التغذية الانتقالية زيادة في نسبة الأغذية المعالجة، ما يجعل تناول طعام صحي أكثر تكلفة من استهلاك أغذية أرخص و«الوجبات السريعة» ذات السعرات الحرارية العالية. في حين أن المسح العالمي الذي نفذته منظمة الصحة العالمية عام ٢٠١٥ حول القدرة الوطنية للوقاية من الأمراض غير السارية والسيطرة عليها وجد أن أقل من ٤١٪ من الدول المشاركة في المسح على مستوى العالم (ضمن أية فئة دخل) لديها استراتيجية تشغيلية متعددة القطاعات للتعامل مع الأمراض غير السارية.

ويستنتج تقرير وحدة الاستخبارات الاقتصادية أنه يجب على الابتكارات التكنولوجية والتنظيمية، كبرامج الوقاية التي توفر حوافز لكل من المرضى ومزودي الرعاية الصحية، وبشكل عاجل وضع حد للعبء المتزايد الناشئ عن الأمراض غير السارية والذي يعيق المكاسب الصحية التي تحققت منذ بداية القرن.

المراجع

وحدة الاستخبارات الاقتصادية. الوباء القادم؟ الأمراض غير السارية في الدول النامية. لندن، المملكة المتحدة.

http://accessacceleratedeconomist.com/reports/thenextpandemic/

منظمة الصحة العالمية. تقييم القدرة الوطنية على الوقاية من الأمراض غير السارّية والسيطرة عليها. المسح العالمي (٢٠١٥)

http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/246223/1/9789241565363- eng.pdf?ua=1

الاستثمار في التغذية

ما هي التكلفة اللازمة لتحقيق الأهداف العالمية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية WHA والتي تهدف إلى الحدّ من التقزّم والهُزال وفقر الدم وزيادة الرضاعة الطبيعية الحصرية؟ حوالي ٧٠ مليار دولار أمريكي في التمويل الحالي للسنوات العشر القادمة، وذلك وفقاً لتقرير الاستثمار في التغذية، وهو تقرير صدر عن البنك الدولي ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومؤسسات أخرى. وقد تم الوصول إلى هذا الرقم من التقديرات المترتبة على توفير رزمة من التدخلات، كتأمين مكملات المغذيات الدقيقة لما قبل الولادة، وتشجيع الرضاعة الطبيعية وتدعيم الأغذية الأساسية.

خارطة تفاعلية مفيدة لـ ٢٩ دولة توفر معلومات حول الاستثمار الحالي (كل من المنح الأجنبية والإنفاق المحلي حيثما توفرت البيانات حول ذلك) لتحقيق غايات جمعية الصحة العالمية. على سبيل المثال، في إثيوبيا عام ٢٠١٥ أنفقت الحكومة والجهات المانحة الأجنبية ما مجموعه ٧١,٨ مليون دولار أمريكي على غايات التغذية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية، منها ٢,٥٥ مليون دولار جاءت من الحكومة و٦٩,٢ مليون دولار من المانحين الخارجيين. في المقابل، أنفقت تنزانيا ٣٩,٦ مليون دولار على تحقيق غايات جمعية الصحة العالمية، منها ٢٢ مليون دولار جاءت من الحكومة و١٧,٦ مليون دولار من الجهات المانحة الأجنبية.

وحسب التقرير، هناك حاجة إلى وجود سيناريو «تضامن دولي» لحشد مستوى الدعم اللازم يؤدي إلى اتساع سريع في نطاق إنفاق الجهات المانحة على مدى السنوات الخمس القادمة، مع تحقيق نمو ثابت في الإنفاق المحلي (الحكومي). هكذا، سيكون هناك تسارع في التمويل المحلي خلال الأعوام من ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٥ وسيبدأ المانحون بتقليص دعم ملكية الدولة لبرامج التغذية.

تكلفة تحقيق الغايات المدرجة على قمة الإنفاق، ٢٠١٦ - ٢٠٢٥ (بالدولار الأمريكي ٢٠١٥)

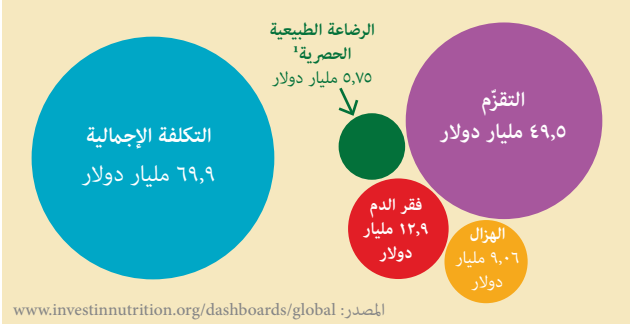

[1] تُعرف الرضاعة الطبيعية الحصرية بأنها عدم إعطاء الرضيع أي غذاء أو مشروب آخر، حتى الماء، سوى حليب الأم على مدى الأشهر الستة الأولى من حياته.

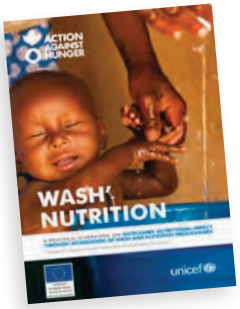

الدمج بين برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة WASH والقضايا المتعلقة بتدخلات التغذية

الربط بين نقص التغذية وتدني مستوى النظافة العامة وضعف خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب غير الآمنة هو من بين المسائل الرئيسية التي تركز عليها كثير من الدول في طرق تعاملها مع سوء التغذية. يوفر دليل برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة WASH والتغذية، والذي نشرته منظمة العمل ضد الجوع، مساعدة عملية للممارسين المشاركين في تصميم البرامج في كل من السياقات الإنسانية وسياقات التنمية. ويستعرض الدليل أمثلة من أكثر من ٣٠ دولة حول كيفية الربط بين التغذية ووضع برامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، إضافة إلى توفير توجيه حول كيفية إنشاء أنظمة مراقبة وتقييم لقياس مدى التقدم المحرز والأثر، والأدوات اللازمة للمناصرة وبناء القدرات. كما يشتمل الدليل على قسم خاص بالموارد مع التطرق إلى الأدوات المستخدمة وأمثلة من الميدان توضح كيف يمكن لجهود الدمج أن تدخل ضمن دورة المشروع.

تبين «استراتيجية برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة ١,٠٠٠» المطبقة في غانا كيفية إدخال السلوكيات المنزلية الرئيسية، كغسل الأيدي في الأوقات الحرجة وإعطاء الطفل فقط الماء المغلي أو المُعالج خلال أول ١,٠٠٠ يوم (من بداية الحمل وحتى بلوغ سنّ الثانية من العمر).

وهناك مثال آخر على مشروع التغذية في ماديا براديش في الهند، والذي ركّز على التعامل مع التغوّط في العراء وغيرها من المسائل المرتبطة ببرنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة WASH في المجتمعات المستهدفة من أجل تحقيق أثر التغذية والصحة. وفي هذا السياق، تم توظيف أخصائي في الصرف الصحي الكامل بقيادة المجتمع للتنسيق مع المجتمع حول تحديد المسائل الرئيسية (كنقص المراحيض ومرافق غسل الأيدي) وإيجاد الحلول لها.

تفيد منظمة العمل ضد الجوع أنه منذ أزمة التغذية والأمن الغذائي الأخيرة التي حدثت في منطقة الساحل الأفريقي عام ٢٠١٢، فقط ١٠٪ (حوالي ١٠٠,٠٠٠ طفل) من الأطفال الذين تلقوا العلاج من سوء التغذية الحاد الشديد حصلوا على الحد الأدنى من رزمة أنشطة برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة التي تهدف إلى وقايتهم من الحلقة المفرغة لحالات الإسهال/إصابات الدودة الخيطية/الاعتلال المعوي/نقص التغذية. يركز هذا الدليل بشكل خاص على دمج برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة WASH والتغذية في حالات الطوارئ الإنسانية حيث تعتبر المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي، إضافة إلى الطعام والمأوى، من الضروريات الحيوية لحماية صحة المجتمعات المتأثرة بالأزمات.

المراجع

منظمة العمل ضد الجوع. برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة WASH والتغذية: دليل عملي حول كيفية زيادة الأثر التغذوي من خلال دمج برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة العامة WASH وبرامج التغذية (٢٠١٧).

www.actionagainsthunger.org.uk/sites/default/files/publications/action_again st_hunger_wash_nutrition_guidebook.pdf

نقاش en-net

بوصفه مجانياً ومفتوحاً ومتاحاً باللغتين الإنجليزية والفرنسية، يوفر نقاش en-net للممارسين الميدانيين فرصة الحصول على المشورة الفنية الفورية فيما يتعلق بالتحدّيات التشغيلية التي لا تتوفر لهم إجابات حولها. من النقاشات التي أثيرت مؤخراً على مستوى الدولة على موقع en-net والتي قد تكون محل اهتمام قرّاء نشرة تبادل التغذية:

- سؤال طُرح عن الأبحاث المتوفرة حول الصمود في سياق التغير المناخي والتغذية في المجتمعات غير الزراعية، كالأحياء الحضرية الفقيرة حيث تتأثر التغذية بشكل كبير بالفقر وتدني مستوى خدمات الصرف الصحي وعدم توفر فرص العمل. (www.en-net.org/question/2858.aspx).
- نقاش حول اختيار وتشجيع المحاصيل التغذوية في مجتمع تم دعمه بنظام ريّ جديد في أوغندا الشرقية (www.en- net.org/question/2872.aspx) والذي أفضى إلى الحصول على موارد من منظمة الأغذية والزراعة واعتبار مشروع المساندة الفنية للغذاء والتغذية FANTA Project مشروعاً قيّماً جداً.
- كذلك تم طرح سؤال آخر حول الطرق الفعالة لإشراك القطاع الخاص في عملية تدعيم الغذاء وتطوير المنتجات التغذوية، إضافة إلى توفير معلومات حول اهتمام الجهات المانحة بهذه المناهج (www.en-net.org/question/2834.aspx).

كما شهد قسم الوقاية من التقزّم على موقع en-net بعض التعليقات والأسئلة المثيرة، منها ما إذ كان على التقزّم أن يكون محل تركيز من البرامج الإنسانية؛ وتوفير قاعدة أدلة للوقاية من التقزّم في الفئة العمرية دون سنّ ٢٤ شهراً؛ والمؤشرات الملائمة التي تستدعي تنفيذ تدخلات وقائية (www.en-net.org/question/2784.aspx).

كما جرى نقاش كبير حول الوقاية من سوء التغذية الحاد وعلاجه. وفي هذا السياق أثيرت بعض المسائل من قبل موظف حكومي محلي حول مدى الوصول إلى هذه الخدمات ونطاق تغطيتها؛ ويقدم خبير موقع en-net في هذا المجال الفني المشورة هنا (www.en-net.org/question/2886.aspx).

من السهل الوصول إلى روابط مساحات النقاش. لتوجيه أية أسئلة أو مشاركة تجاربكم، يرجى التوجه إلى الموقع www.en-net.org أو fr.en-net.org

متسابقون يطهون وجبات تغذوية في مسلسل شامبا شيف
مسابقة طهي في كيمندي، وسط كينيا

مسلسل شيف شامبا: طهي مكملات غذائية في كينيا

تيتوس منغاو هو مستشار في المناصرة والاتصالات في كينيا ويتمتع بخبرة تزيد على ١٥ سنة في مجال العمل الإنساني وقطاع الصحة والتغذية. وهو حاصل على درجة الماجستير في دراسات الاتصالات من جامعة نيروبي.

مسلسل Shamba Shape Up هو حلقات من تلفزيون الواقع يشجع على الممارسات الزراعية المثلى في أفريقيا الشرقية ويستضيف كل أسبوع جمهوراً من أكثر من مليوني أسرة منزلية من كينيا وأوغندا وتنزانيا. يتابع المشاهدون هذا المسلسل لمشاهدة حالات واقعية عن المزارع حيث يتناول مواضيع مثل المسائل المتعلقة بالماشية وخصوبة التربة، ويقوم خبراء فنيون في كل حلقة بزيارة مزرعة ما وتقديم المشورة لها. الآن، وعلى خطى هذا المسلسل، يُعرض مسلسل جديد بعنوان شامبا شيف يهدف إلى تحسين مستوى التغذية وتشجيع استخدام مواقد طهي أكثر نظافة وفعالية. وعند زيارتهم للمزارع أثناء تصوير مسلسل Shamba Shape Up، وجد فريق شركة ميديا (وهي الشركة المنتجة لكلا البرنامجين) الكثير من الدخان في مطابخ الأسر وعدداً من المزارعين الذين اشتكوا من مشاكل في العين والرئة. من هنا وُلدت فكرة تحسين مواقد الطهي والمطابخ - كذلك ربط التغذية بالممارسات الزراعية.

يستهدف برنامج شامبا شيف النساء الريفيات وشبه الحضريات كجمهور رئيسي للبرنامج، فيما يأتي الرجال كهدف ثانوي هام حيث يُنظر إليهم على أنهم هم صنّاع القرار في تخصيص موارد الأسرة المنزلية. وسوف يركز برنامج شامبا شيف على تشجيع استخدام مواقد طهي نظيفة والتطرق إلى مسائل أوسع مرتبطة بالطهي – زراعة الأطعمة وتحضيرها وتخزينها، والتركيز على أغراض الطعام التي تُحسّن وضع التغذية وكيفية تحضير وجبات لذيذة ومغذية.

ويقوم فريق من الطهاة الماهرين وأخصائيو التغذية والمهندسون الزراعيون بالسفر إلى مختلف مناطق كينيا وزيارة العائلات في منازلها ليتعرفوا على الأدوات التي تستخدمها الأسرة في الطهي ونوع الوقود المستخدم والأنواع التي تزرعها في حدائق مطابخها، وما هي أنواع الطعام الذي تتناوله هذه الأسر، وما هي الأنواع المتوفرة في الأسواق المحلية. ويركز الفريق على أية مشاكل يلاحظونها في النظام الغذائي للأسرة ويعملون مع الفريق لاختيار المكونات الغذائية التي يمكنهم الحصول عليها من مزارع الأسرة أو من السوق المحلية. ومن ثم يوضحون كيفية طهي وجبات لذيذة ويستعرضون أفكاراً مفيدة حول كيفية إعداد طعام بسيط وصحي. وكما هو الحال في برنامج Shamba Shape UP، ينصب التركيز في هذا البرنامج أيضاً على التكلفة الميسرة - في هذه الحالة فيما يتعلق بتحسينات المطبخ - وعلى إيجاد حلول لاتباع عملية طهي أنظف وأرخص وأكثر فعالية.

هناك حاجة ملحة إلى وجود بدائل طهي أكثر فعالية من حيث استخدام الوقود وأكثر نظافة في كينيا حيث يستخدم ٨٤٪ من السكان الوقود الصلب للطهي وهناك حوالي ١٥,٠٠٠ وفاة كل سنة بسبب تلوث الهواء المنزلي. ويقدم البرنامج نصائح حول بدائل مواقد الطهي معقولة التكلفة، بما فيها نصائح مالية حول قروض مواقد الطهي الخاصة التي يمكن الحصول عليها من مؤسسات التمويل، مثل Kenya Union of Savings & Credit Co-operatives وبنك Kenya Women Microfinance Bank.

ويتخلل بعض الحلقات إقامة مسابقات للطهي بين الجيران، والتي تستضيف طهاة مشهورين في كينيا وتركز على تنوع ثقافات الطعام في مختلف أرجاء البلد. أما الأطباق التي يتم إعدادها، فهي مستلهمة من وصفات محلية ويتم إعدادها من المكونات الغذائية المتوفرة محلياً. ويقدم أخصائي التغذية معلومات حول مزايا النظام الغذائي المتوازن. ويحصل كل من الفائزين في المسابقة والعائلة المميزة في البرنامج على موقد طهي مُحسّن.

ويُبث برنامج شامبا شيف باللغتين الإنجليزية والسواحلية. سوف يقوم مركز اتصالات متنقل بتوفير أفكار مفيدة حول التغذية كل أسبوع؛ تتوفر وصفات الطعام على الموقع: www.shambachef.com.

لبنان: الطهي معاً من أجل الصحة

جويس بركات هي منسقة برنامج الأمن الغذائي في الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية IOCC في لبنان. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في علم الأحياء ودراسات ما قبل الطب من الجامعة الأمريكية اللبنانية.

المقدمة

تُعرف المساندة الغذائية أنها التدخل الأسرع في جميع حالات الطوارئ. في المراحل الأولى من الأزمة السورية التي اندلعت عام ٢٠١١ وبعد تدفق اللاجئين إلى لبنان، بدأت الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية IOCC بتقديم حصص غذائية لأكثر اللاجئين استضعافاً في لبنان من خلال تمويل حصلت عليه من الوكالة الألمانية «منظمة دياكوني للإغاثة من الكوارث».

وبعد سنتين من ذلك، سعت كل من الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية والجامعة الأمريكية في بيروت AUB إلى تحويل برامج المساندة الغذائية من توفير حصص غذائية إلى توفير مواد ذات قيمة تغذوية أكبر. وكان الهدف من ذلك الإسهام في تحسين التنوع الغذائي لدى الفئات المستفيدة وضمان أمنهم الغذائي من خلال تحسين مستويات استهلاكهم للطعام وإتاحة الطعام لهم بشكل أكبر وأسهل. ولتحقيق هذا الهدف، كانت الوسيلة الأفضل هي توفير وجبات ساخنة من خلال إقامة مطابخ مجتمعية في المناطق التي تستضيف التركيز الأكبر من اللاجئين السوريين بين الفئات السكانية اللبنانية الفقيرة، وخاصة في مناطق وادي البقاع في شمال لبنان.

حالياً، تستهدف الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية ٧٠٠ عائلة (٤,٢٠٠ فرد) تم تحديدها على أنها مؤهلة للحصولة على مساعدات أغذية، وذلك من خلال إقامة أربعة مطابخ مجتمعية. وقد تبين أن هذه العائلات تعاني من مستوى انعدام الأمن الغذائي الذي يتراوح بين المتوسط والشديد ومن تدني درجات استهلاك الطعام.

إنشاء أول مطبخ مجتمعي

تمت إقامة أول مطبخ مجتمعي في شمال لبنان في عام ٢٠١٤ واستهدف النازحين السوريين والفئات السكانية اللبنانية المستضعفة. وقد حددت الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية مجموعة من النساء اللبنانيات في إحدى المناطق الريفية، والتي كانت أصلاً تشارك في أنشطة طهي لصالح المسنين، وطلبت منهن المشاركة في تطوير وإنشاء أول مطبخ مجتمعي. الخطوات المتبعة في إنشاء المطبخ المجتمعي كانت كالتالي:

١. توظيف النساء السوريات (معظمهن ربّات بيوت) للالتحاق بفريق المطبخ المجتمعي إلى جانب المشاركات اللبنانيات. ومن المزايا الإضافية للبرنامج التركيز على الأنشطة المدرّة للدخل لصالح النساء المحرومات، ويشارك الرجال في أنشطة النقل وتوصيل الوجبات.

٢. تطوير وتحديد وصفات طعام مناسبة ثقافياً وتغذوياً (الأطباق السورية واللبنانية متشابهة إلى حدٍ بعيد) وإنشاء دورة لقائمة الطعام.

٣. توحيد الوصفات والتدريب على إعدادها.

٤. التدريب وبناء القدرات في النظافة العامة والأمن الغذائي، وكذلك إدارة الأعمال وريادتها.

قامت الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية بتجديد وتجهيز المطبخ الحالي وفقاً لمعايير السلامة الغذائية حيثما لزم الأمر. بينما قامت الجامعة الأمريكية في بيروت بتوفير التدريب الفني لفريق الطهي حول السلامة الغذائية وتطوير قائمة الوجبات. وكان فريق الطهي يعدّ ثلاث وجبات أسبوعياً من الطعام الصحي والتقليدي، وهو لذيذ في الوقت ذاته، إضافة إلى تقديم رغيفي خبز ومشروب طازج مع الوجبة. ويتم تقديم ما مجموعه ٨٤٠٠ وجبة ساخنة كل شهر.

ومن خلال المراقبة اليومية الحثيثة لهذا المشروع، أظهر المستفيدون تحسناً ملحوظاً في تنوع النظام الغذائي، ما أدى بالتالي إلى تحقيق درجات أفضل من استهلاك الطعام لديهم، وهو ما تم تسجيله من خلال مراقبة ما بعد التوزيع ومجموعات النقاش المركّزة. كما اعتبرت الأسر أن جلسات التوعية، خاصة تلك المتعلقة بتخزين الطعام وعادات الأكل الصحية، كانت مفيدة جداً.

من المزايا الأخرى التي انطوت عليها مشاركة نساء من الجنسيتين السورية واللبنانية في النشاط ذاته هو رفع مستوى الانسجام الاجتماعي بينهن وتقليل التوتر. وحسب ما أشارت المشاركات السوريات، فالمشروع لم يُتح لهن اكتساب دخل إضافي فحسب (إذ تتلقى فرق الطهي أجراً)، بل ساعدهن على إقامة صداقات والحدّ من الأثر النفسي للأزمة.

نساء سوريات ولبنانيات يعملن معاً لإعداد الطعام في مشروع المطبخ المجتمعي

الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية IOCC

توسيع نطاق البرنامج وخطط الاستدامة

منذ أول مطبخ مجتمعي قامت بتأسيسه، كررت الجمعيات الخيرية المسيحية الأرثوذكسية الدولية IOCC نموذج المطبخ المجتمعي مع ثلاثة شركاء آخرين. وتتم إدارة هذه المطابخ من قبل جمعيات تعاونية نسوية أو منظمات محلية في الأماكن التي كانت تنفذ نشاطات مشابهة قبل تأسيس المطبخ.

وقد عكفت الجمعيات الخيرية المسيحية الأرثوذكسية الخيرية الدولية على تنفيذ أنشطة المطابخ المجتمعية في لبنان منذ نهاية عام ٢٠١٢، وهي تستكشف مع شركائها سبل توسيع نطاق نموذج المطبخ المجتمعي ليغدو عملاً تجارياً مستداماً ومستقلاً. ويجري العمل حالياً على وضع خطة تجارية تفصيلية لكل مطبخ من المطابخ المجتمعية مع التركيز بشكل خاص على ريادة الأعمال النسوية. وتشمل الخطط: توسيع نطاق تغطية المطابخ المجتمعية من خلال إيجاد روابط مع شركات تحضير وجبات الطعام صغيرة ومتوسطة الحجم، وتطوير المطابخ والحدائق المدرسية، وبيع وجبات خفيفة صحية في المدارس الخاصة، مع توجيه الأرباح نحو إطعام الأطفال الآخرين.

وتنظر وزارة الشؤون الاجتماعية إلى المشروع بعين التقدير وقد أبدت اهتماماً بالاستثمار وبتكرار هذا النموذج في مختلف المناطق المحرومة في لبنان.

التكاليف والتحدّيات الأخرى

تبلغ تكلفة المشروع حوالي ١٠ دولارات أمريكية للوجبة الواحدة أو ٣٠ دولاراً أمريكياً في الأسبوع لكل عائلة بمعدل ثلاث وجبات (تغطي ستة أفراد في كل أسرة بالمتوسط). والوجبة التي تكلف ١٠ دولارات أمريكية تلبي احتياجات بعض أكثر الأشخاص المستضعفين في لبنان، وفي الوقت ذاته تقلل من نفقاتهم المرتبطة بأواني الطهي والوقود وغيرها من التكاليف.

وقد بلغت تكلفة الطرود الغذائية الشهرية التي تمّ توزيعها سابقاً، سواءً أكان من خلال الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية أو من خلال مختلف الشركاء الآخرين في قطاع الأمن الغذائي، حوالي ٣٥ دولاراً أمريكياً للطرد الواحد – وهي تكلفة قد تُعتبر أقل من تكلفة الوجبات الساخنة البالغة ٣٠ دولاراً أمريكياً في الأسبوع. ولكن كان يترتب عليها تكاليف إضافية تتعلق بالطهي في الأسرة وكانت تشكل خطراً على السلامة في بيئات تجمعات الخيم غير الرسمية.

الملخص

يقدّم هذا المشروع متعدد الأوجه وجبات طعام ساخنة للفئات المستفيدة، ويعمل في الوقت ذاته على توفير فرص لذوي الدخل المتدني، ويعزز الانسجام الاجتماعي، وينشر التثقيف التغذوي. وبوسع المشاركين في المشروع الحصول على الخبرة الفنية والفرص المعيشية التي تجعلهم يشعرون بالاستقلالية والتمكين كصنّاع قرار. وعندما سُئلوا عمّا تعلموه أثناء مشاركتهم في المشروع، قالت إحدى المشاركات السوريات: «بتّ أعرف كيف أحقق التوازن بين الطهي وكيفية تنويع الطعام عندما أطهو لأسرتي. وهذا من شأنه أن يحسّن صحتهم ويحدّ من حالات النقص في الفيتامين التي يعانون منها». وقالت طاهية لبنانية: «تعرفت على الأنواع المختلفة للدهون وأصبحت أطهو طعاماً صحياً في المنزل». وأضافت ضاحكة: «الطعام الصحي مذاقه جيد أيضاً!».

استمعوا إلى لقاء مع الكتّاب على قناة بودكاست «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN

Media Hub

http://www.ennonline.net/mediahub/communitykitchensLebanon

الوجبات الخفيفة الصحية والتثقيف التغذوي: برنامج التغذية المدرسية في المدارس الحكومية اللبنانية

نانور كاراغوييوزيان هي مديرة مشروع التغذية المدرسية في الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية IOCC في لبنان. وتحمل درجة البكالوريوس في الأحياء ودرجة البكالوريوس في التغذية.

خلفية عامة

ألقى تدفق مليون لاجئ سوري إلى لبنان منذ عام ٢٠١١ بظلاله على الخدمات العامة في الدولة، بما فيها قطاع التعليم حيث يشكل اللاجئون السوريون الآن ما نسبته ٢٥٪ من عدد سكان لبنان. وعلى الرغم من توفير خدمات مدرسية أكبر للاجئين السوريين وإتاحتها لهم، إلا أن نسبة التحاقهم بالمدارس ما زالت متدنية. واستجابة لذلك، أصبحت المدارس الحكومية تعمل بنظام الفترتين لضمان التحاق الأطفال اللاجئين السوريين في المدارس الحكومية النظامية. وهناك الآن ٣٣٠ مدرسة حكومية تعمل بنظام الفترتين للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧.

مع ذلك وحسب التقديرات الحديثة، ما زال ٤٧٪ من الأطفال السوريين ممن تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٤ سنة و٨٤٪ ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ سنة خارج المدرسة وغير ملتحقين بالتعليم ومعرضين لخطر الإيذاء جراء عمالة الأطفال. وقد تم تحديد عدة معيقات أمام التحاقهم بالمدارس، بما فيها الظروف المادية الصعبة لأسرهم.

لماذا التغذية المدرسية؟

منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٨، نفذت الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية أنشطة تغذية مدرسية في لبنان تطال أكثر من ٤٥,٠٠٠ طفل مدرسي في ٢٤٣ مدرسة حكومية. وقد قدّم البرنامج وجبات مدرسية خفيفة تحتوي على شطيرة أو فطيرة مدّعمة مع الحليب أو العصير، إضافة إلى تنفيذ حملة تثقيف تغذوي فيها. وقد أظهرت تجربة الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية في برامج التغذية المدرسية أن مثل هذه التدخلات من شأنها الإسهام في ضمان انتظام والتحاق الطلبة بالمدارس من خلال التحفيز الأبوي لهم – خاصة في سياق أزمة اللاجئين السوريين.

إن التصميم الجيد والتنفيذ الفعّال لبرامج التغذية المدرسية من شأنهما أيضاً أن يحدّا من الجوع على المدى القصير، والذي بدوره يساعد في رفع مستوى تركيز الطالب وتحسين أدائه المدرسي. إضافة إلى ذلك، يمكن لبرامج التغذية المدرسية معالجة حالات معينة من نقص المغذيات الدقيقة، مثل نقص اليود والحديد، والتي تؤثر بشكل مباشر على الإدراك وتسهم في تحسين عادات الأكل من خلال توزيع وجبات سريعة صحية والتثقيف حول تناول الطعام الصحي.

سوء التغذية لدى الأطفال: عبء مزدوج في لبنان

يعاني كل من الأطفال اللبنانيين والسوريين من عبء مزدوج نتيجة مشاكل التغذية، بما فيها الوزن الزائد/السُمنة ونقص التغذية، مع نقص في المغذيات الدقيقة وتقزّم في النمو. لقد شهدت الفئات المستضعفة، بما فيها النازحون السوريون واللاجئون الفلسطينيون والفئات الديمغرافية اللبنانية الفقيرة، تدهوراً كبيراً في وضع أمنهم الغذائي منذ عام ٢٠١٣ وذلك بسبب تفاقم الأزمة السورية.

فقد بلغت نسبة التقزّم بين الأطفال دون سنّ الخامسة ٢٣٪ بين الأطفال اللبنانيين بسبب انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر (غطّاس وآخرون ٢٠١٤)، في حين بلغت ٢٠٪ بين الأطفال السوريين (حسين وآخرون ٢٠١٦). في المقابل، بينت دراسة أجريت مؤخراً في عكار أن ٣٧٪ من الأطفال اللبنانيين في سنّ المدرسة و١٧٪ من أطفال اللاجئين السوريين كانوا يعانون من الوزن الزائد (ظاهر وآخرون، ٢٠١٦).

وبشكل عام، هناك تزايد في نسبة السُمنة لدى الأطفال حتى أنها بلغت الضعف.

إطلاق برنامج تجريبي للتغذية المدرسية

في عام ٢٠١٦، وبتمويل من برنامج الغذاء العالمي، شرعت الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية IOCC في تنفيذ برنامج تجريبي للتغذية المدرسية في ٢٢ مدرسة إعدادية وابتدائية موزعة على جميع أنحاء لبنان لتوفير وجبات يومية سريعة لـ١٠,٠٠٠ طالب لاجئ سوري ولبناني. وقد هدف تصميم المشروع إلى تحسين قدرة الأطفال على الوصول إلى المدرسة وضمان بقائهم واستمرارهم فيها، وكذلك تحسين تغذيتهم (على الرغم من عدم قياس الشق الثاني).

يوفر برنامج التغذية المدرسية الوجبات الصحية السريعة المخبوزة مثل لفات أو مناقيش الزعتر وكعكات اللوز والفواكه والحليب والعصير، ما يسهم في تناول المغذيات الكبيرة والدقيقة. إضافة إلى ذلك، تتم إقامة جلسات تثقيف تغذوي بمعدل جلسة على شكل حصة مدرسية لمدة ٤٠ دقيقة كل شهر لكل صف. ويتم تنفيذ هذه الجلسات من قبل المسؤولين الميدانيين في الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية ومسؤول

طلاب يستمتعون بتناول وجباتهم السريعة الصحية أثناء فترة الاستراحة في إحدى مدارس جبل لبنان

رنا الحاج/مسؤولة الاتصالات والإبلاغ لدى الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية IOCC

التثقيف الصحي المدرسي باستخدام مواد تعليمية تم وضعها بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي. وتختلف الجلسات حسب الفئات العمرية، لكنها تتمحور حول فكرة واحدة حيث يتم تعريف الطلبة على مواضيع مختلفة مثل مجموعات الغذاء، وفوائد تناول الفواكه والخضروات، وأهمية النشاط البدني وتناول وجبة الإفطار، إلخ.

وقد أسهمت جلسات التوعية في تحسين مستوى معرفة الطلبة، وهذا ما وثقته الاختبارات السابقة واللاحقة، ما أسهم بدوره في زيادة مستوى استهلاك الحليب والوجبات السريعة التي تم توفيرها. كما تضمن البرنامج أيضاً جلسات توعية للأهل حول تناول الطعام الصحي.

الوجبات السريعة وتناول الطعام الصحي

قام طاقم الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية (المثقفون الصحيون) بأنشطة مراقبة يومية ومنتظمة لعملية توزيع وتناول الوجبات السريعة المدرسية، ورفع تقارير إلى برنامج الغذاء العالمي ووزارة التربية والتعليم. وقد أشار الطاقم إلى أن الطلبة أصبحوا أكثر دراية بأهمية تناول الوجبات السريعة الصحية في المدرسة. وعلى الرغم من حقيقة أن كثيراً من الطلبة ما زالوا يشترون مواد غير صحية من مقصف المدرسة، إلا أن بعضهم أصبحوا يحضرون معهم مواد صحية من المنزل، كالفواكه والخضروات. ولاحظ مثقفو التغذية لدى الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية أن معظم الطلبة في الفترة المدرسية المسائية (حيث تم تنفيذ المشروع) لا يشترون مواد غذائية من المقصف إذا تم توفير وجبات الفواكه والحليب لهم. وخلال اجتماعات مجموعات النقاش المركّزة التي أقيمت مع الطلبة والأهل، تبين أن الأهل فضّلوا المساعدة النقدية على المساعدة الغذائية، على الرغم من أن عدداً كبيراً من أهل الطلبة أشاروا إلى أنهم يعتمدون على الوجبات السريعة التي توزع على الأطفال وأنهم توقفوا عن إرسال الطعام مع أطفالهم إلى المدرسة من أجل استخدام المال اللازم لها لتلبية احتياجات أخرى.

استمرارية واستدامة البرنامج

في ظل نجاح البرنامج، تمت مواصلة برنامج التغذية المدرسية وتوفير الحليب والفواكه لما يصل إلى ١٧,٠٠٠ طالب وطالبة في حوالي ٤٠ مدرسة حكومية في جميع أنحاء لبنان خلال عام ٢٠١٧. ويحرص برنامج الغذاء العالمي على توريد الفواكه والحليب وضمان تقديم الوجبات السريعة للمدارس، في حين يعمل المثقفون الصحيون لدى الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية على عقد جلسات تثقيف تغذوي للطلبة

في جميع الفئات العمرية في المدارس الحكومية الأربعين المستهدفة. وسيشتمل البرنامج كذلك على مخيم صيفي للأطفال لتعزيز الرسائل الرئيسية التي تتمحور حول تناول الطعام الصحي. كما أن هناك اهتماماً كبيراً بدمج رسائل التغذية ضمن المنهج الحالي؛ ولتحقيق هذه الغاية، تعكف الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي على مراجعة الممارسات المثلى الخاصة بالتثقيف الصحي، إضافة إلى مراجعة المواد الحالية.

وتعتمد استدامة البرنامج على المدى الذي يمكن تعزيز عملية توزيع الوجبات السريعة فيه، وعلى مدى قدرة المدارس على إدارة وتعميم رسائل التغذية. تبلغ التكلفة الحالية للطفل الواحد في اليوم حوالي دولار واحد لتوفير الوجبات السريعة المدرسية والتثقيف التغذوي، وتنظر وزارة التربية والتعليم إلى البرنامج على أنه يحقق فائدة كبيرة.

وبسبب نقص التمويل وطبيعة بيئة المساعدات ككل، هناك حاجة إلى تنويع التمويل بما يضمن استدامة هذه المبادرة.

التحدّيات والدروس المستفادة

يكمن التحدّي الرئيسي في قياس أثر البرنامج المرتبط بالتغذية، خاصة أن هناك مؤشرات مثل مؤشر فقر الدم لم يتم تضمينها، على الرغم من تنفيذ وزارة التربية والتعليم لبعض القياسات الجسمانية. مع ذلك، يتم رصد بعض المؤشرات، مثل نسبة الالتحاق والمواظبة على الرغم من ديناميكيات الحضور، مع وجود تغير مستمر في الأرقام بسبب عدم وجود مواعيد نهائية للتسجيل والانسحاب من المدرسة.

ومن التحدّيات الأخرى التي تواجه البرنامج إمكانية ضمان استدامته، بما في ذلك توفير الوجبات وجلسات التثقيف التغذوي. في ضوء التجربة التي خاضتها الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية المسيحية الدولية IOCC على مدى عشر سنوات في المدارس ذاتها، برزت الحاجة إلى ضمان تكريس ذاكرة مؤسساتية للجوانب التي حققت نجاحاً والتحديات التي ما زالت ماثلة أمام البرنامج. ومن أجل تعزيز تناول الطعام الصحي في المدارس، يجب أن تركز الجهود أيضاً على تحسين جودة وجبات الأكل والوجبات السريعة في المدارس، والتي يكون معظمها غنّي جداً بالسكر والدهون. وهناك مسعى مؤخراً لتحسين جودة هذه الوجبات السريعة من خلال التشريع، مع أن هذه المساعي لتعزيز هذا القانون ما زالت ترواح مكانها.

المراجع

ظاهر س.، نجا ف.، حوالة ن.، علم الدين م.، وجمعة ل.، 2016. الوضع الأمني والغذائي لدى اللاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة لهم في لبنان: حالة عكّار.

غطّاس هـ.، صحيون ن.، ساسين أ.، بربور ج.، سيفيرت ك.، حوالة ن، ونورد أم. (2014). يرتبط انعدام الأمن الغذائي المنزلي بالتقزّم في مرحلة الطفولة في الفئات السكانية المستضعفة في لبنان (1014.3). مجلة FASEB 28 (1 مكمّل)، 3-1014.

حسين س م، ليدمان إي.، كينغوري جيه.، الهارون أ و بيلوخا أو أو.(2016)الوضع التغذوي بين اللاجئين السوريين المستضافين في العراق والأردن ولبنان: مسوح متعددة الأقسام. النزاع والصحة، 10(1)، 26.

التعامل مع مشكلة الوزن الزائد والسُمنة في الإكوادور: سياسات واستراتيجيات الوقاية

(من اليسار إلى اليمين) **أنجيليكا أوخوا-أفيليز** هي أستاذة/باحثة في وحدة التغذية والصحة، قسم العلوم الحيوية، جامعة قونكة، الإكوادور.

غابرييلا ريفاس-مارينو هي منسقة وحدة التغذية والأمن الغذائي في وزارة الصحة العامة الإكوادورية.

رووسماريجن فيرستراتين هي مستشارة تغذية مستقلة ومتعاونة لدى قسم السلامة الغذائية وجودة الطعام، جامعة خنت، بلجيكا.

تغذية وصحة الأطفال واليافعين في الإكوادور

الإكوادور هي من دول الأنديز ومن دول الشريحة العليا ذات الدخل المتوسط ويبلغ عدد سكانها ١٦,٥ مليون نسبة ويبلغ متوسط عمر الفرد فيها ٧٦ سنة. يعيش حوالي ٦٣٪ من سكانها في المناطق الحضرية، بينما ٧٢٪ من السكان هم من أصول مهجنة (خليط من السكان الأصليين والأصول الإسبانية). وتبلغ نسبة السكان الأصليين ٧٪. خلال العقد الماضي، عانت الإكوادور من عبء كبير ناتج عن الأمراض غير السارية مثل داء السكري وارتفاع ضغط الدم والنوبات القلبية وأمراض القلب الإقفارية والالتهاب الرئوي، والتي تعتبر حالياً من المسببات الرئيسية للوفاة (المعهد الوطني للإحصاء والتعداد السكاني، ٢٠١٣).

وتعتبر مشكلة الوزن الزائد والسُمنة من المشاكل المنتشرة على نطاق واسع بين جميع الفئات العمرية (٨,٦٪ منهم من الأطفال دون سنّ

الخامسة؛ ٢٩,٩٪ من الأطفال في سنّ المدرسة؛ ٢٦٪ من اليافعين؛ و٦٢,٨٪ من البالغين) (فرير، بيلمونت وآخرون، ٢٠١٣).

إضافة إلى ذلك، لدى حوالي ١٣٪ من الأسر أمٌّ تعاني من الوزن الزائد أو السُمنة وطفل دون سنّ الخامسة يعاني من التقزّم، ما يسلط الضوء على العبء المزدوج الناتج عن سوء التغذية والوزن الزائد الذي يمكن أن تعاني منه الأسرة الواحدة. وما يثير القلق أيضاً أن نسبة التقزّم وفقر الدم بين الأطفال دون سنّ الخامسة تصل إلى ٢٥,٣٪ و٢٥,٧٪ على التوالي؛ وهاتان الحالتان تنتشران بنسب أعلى بين السكان الأصليين (٤٢,٣٪ و٤٠,٥٪ على التوالي) (فرير، بيلمونت وآخرون، ٢٠١٣). يتلقى ٤٣,٨٪ فقط من الأطفال دون سنّ ستة أشهر الرضاعة الطبيعية الحصرية؛ وهذه النسبة تتضاءل أكثر بين النساء ضمن الفئات السكانية ذات الدخل الأعلى (٣١,٩٪) وبين النساء الحاصلات على مستوى تعليمي أعلى (٢٩,٢٪) (فرير، بيلمونت وآخرون، ٢٠١٣).

استجابة لهذه التحديات الصحية العامة، تبنّت حكومة الإكوادور أجندة تغذية وطنية تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية بحلول عام ٢٠٢٥: القضاء على التقزّم بين الأطفال دون سنّ السنتين؛ والوصول إلى رضاعة طبيعية حصرية بنسبة ٦٤٪ للرضّع خلال الأشهر الستة الأولى من الحياة؛ وتقليص نسبة انتشار السُمنة والوزن الزائد بين الأطفال من سن ٥ إلى ١١ سنة إلى ٢٦٪. تستعرض هذه المقالة الاستراتيجيات التي تم تنفيذها للحدّ من التزايد السريع في انتشار السُمنة بين الأطفال في سنّ المدرسة.

أنظمة ملصقات الأغذية

من السياسات الرئيسية المتبعة في مكافحة السُمنة تطبيق عملية وضع ملصقات تعريفية بألوان إشارات المرور الثلاث على الأغذية المعالجة والمشروبات. وينطبق هذا النظام على جميع المواد الغذائية المعبأة مسبقاً والمعالجة والتي تحتوي على الدهون أو السكر أو الملح المضاف صناعياً، والتي يتم إنتاجها محلياً أو دولياً وتُباع في الإكوادور. وتصنف الملصقات الأغذية المعالجة بحسب المحتوى لتدلّ على أنه متدنٍ أو متوسط أو عالٍ من إجمالي الدهون والسكر والملح على النحو المبين في الشكل ١. والملصق هو أداة بسيطة ومفيدة تساعد الناس على اختيار ما يشترونه ويأكلونه. وقد بيّن تقييم أن الأطفال واليافعين المهتمين بالمسائل الصحية والنساء البالغات يولون اهتماماً أكبر بالملصق عند اختيار المنتجات الغذائية (فرير، ويترز وآخرون، ٢٠١٦). علاوة على ذلك، يقوم الناس بتكييف سلوكياتهم في تناول الطعام استجابة للملصق الأحمر. وقد أفادوا أنهم قللوا من وتيرة وكمية استهلاك المواد الغذائية التي تحمل الملصق الأحمر. وعوضاً عن ذلك، أصبحوا يفضلون المنتجات ذات الملصقات الصفراء والخضراء والأغذية والمشروبات الطبيعية كالفواكه والخضروات والماء (فرير، ويترز وآخرون، ٢٠١٦).

هذا النظام يشكل أهمية كبرى بالنسبة للإكوادور، وقد تم الاعتراف بأنظمة ملصقات ألوان إشارات المرور خلال الجلسة رقم ٥٥ للمجلس التوجيهي لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية واعتباره إنجازاً في مجال الصحة العامة في المنطقة واعتمدته عدة منظمات من بينها تحالف مُواجهة الأمراض غير السارية، وتحالف المنظمات الصحية في أمريكا اللاتينية، والصندوق العالمي لأبحاث أمراض السرطان.

الأنظمة الخاصة بالمقاصف المدرسية

في شهر أبريل/نيسان ٢٠١٤، أصدرت وزارة الصحة اتفاقية لتنظيم عمل المقاصف المدرسية، ما أفضى إلى تشكيل لجان تنظيمية على المستوى الوطني والمحلي لحماية صحة أطفال المدارس. وللحيلولة دون حدوث أي تعارض في المصالح، لم يتم تمثيل قطاع صناعة الأغذية في أي من هذه اللجان التنظيمية. وكان هذا من أجل تجاوز الضغوط المستمرة التي يمارسها هذا القطاع لمنع تطبيق هذه الاتفاقية. وتحظر اللوائح التنظيمية بيع: (أ) أي منتج يحتوي على نسبة عالية من السكر أو الملح أو الدهون (ذات الملصق الأحمر)؛ (ب) المنتجات التي تحتوي على المُحليات الصناعية والكافيين؛ (ج) مشروبات الطاقة. إضافة إلى ذلك، تلتزم المقاصف المدرسية ببيع الفواكه والخضروات وتقديم الماء الآمن مجاناً. وحسب التقارير الوطنية الصادرة عن وزارة الصحة لعام ٢٠١٦، تلتزم ٧٠٪ من المدارس ببنود الحظر المتعلقة بالمواد الغذائية ذات الملصق الأحمر، وتلتزم ٩٥٪ من المدارس ببيع الفواكه والخضروات. ومن المخطط تنفيذ تقييم أكثر عمقاً حول هذه الاستراتيجية في عام ٢٠١٧.

دروس النشاط البدني وضرائب الطعام

منذ عام ٢٠١٤، وبالتوازي مع اللوائح التنظيمية الخاصة بالمقاصف المدرسية، أقرّت وزارة التربية والتعليم زيادة عدد حصص النشاط البدني من ساعتين إلى خمس ساعات في الأسبوع في النظام التعليمي الوطني.

ولكن للأسف لم يتم رفع أية تقارير بنتائج هذه المبادرة أو إجراء أي تقييم لها منذ تنفيذها، على الرغم من أن وزارة الصحة تخطط لمراقبة المبادرة في عام ٢٠١٧.

في شهر مايو/أيار ٢٠١٥، صادق البرلمان الإكوادوري على قانون يسمح بزيادة نسبة الضريبة المفروضة على المشروبات السكريّة وغير السكريّة.

الزاوية ١ الشكل ١ ملصق ألوان إشارات المرور الثلاث

	محتوى متدنٍ (الملصق الأخضر)	محتوى متوسط (الملصق الكهرماني الأصفر)	محتوى عالٍ (الملصق الأحمر)
إجمالي الدهون	٣ غرام/١٠٠ غرام≤	٣ غرام و>٢٠ غرام/١٠٠ غرام>	٢٠ غرام/١٠٠ غرام ≥
	١,٥ غرام/١٠٠ مل≤	١,٥ غرام و>١٠ غرام/١٠٠ مل>	١٠ غرام/١٠٠ مل≥
سكر	٥ غرام/١٠٠غرام≤	٥ غرام و>١٥ غرام/١٠٠ غرام>	١٥ غرام/١٠٠ غرام ≥
	٢,٥ غرام/١٠٠ مل≤	٢,٥ غرام و>٧,٥ غرام/١٠٠ مل>	٧,٥ غرام/١٠٠ مل≤
صوديوم	١٢٠ ملغم/١٠٠ غرام≤	١٢٠ ملغم و>٦٠٠ ملغم/١٠٠ غرام>	٦٠٠ ملغم / ١٠٠ غرام≥
	١٢٠ ملغم/١٠٠ مل≤	١٢٠ ملغم و>٦٠٠ ملغم/١٠٠ مل>	٦٠٠ ملغم/١٠٠ مل≥

طلبة يتعلمون عن تناول الطعام الصحي أثناء برنامج ACTIVITAL

ويفرض هذا الإجراء المالي تعرفة بقيمة ١٨ سنتاً أمريكياً على كل ١٠٠ غرام من السكر المضاف إلى المشروبات المعالجة. وفيما يتعلق بالمشروبات غير السكريّة، بما فيها تلك التي تُستخدم فيها المُحليات، يتم فرض ضريبة بنسبة ١٠٪ من سعرها.

تناول الطعام الصحي والنشاط البدني في المدارس: برنامج ACTIVITAL

قامت مجموعة بحثية من جامعة قونكة بالتعاون مع باحثين من جامعة خنت في بلجيكا بتنفيذ برنامج ACTIVITAL خلال الأعوام من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢ بهدف تحسين سلوكيات النظام الغذائي والنشاط البدني لدى ١٤٣٠ يافعاً ويافعة من الإكوادوريين الملتحقين بالمدارس ممن تتراوح أعمارهم بين ١١ و١٦ سنة. وقد شارك في البرنامج ٢٠ مدرسة في المناطق الحضرية من مدينة قونكة، وهي ثالث أكبر مدن الإكوادور. واشتمل البرنامج على حصص تفاعلية أدارها معلمو المدارس حول تناول الطعام الصحي والنشاط البدني، وكذلك تم عقد ورش عمل تشاركية مع الأهل وطاقم المقاصف المدرسية تناولت مواضيع مثل تناول الطعام الصحي، والنشاط البدني، ونسب المكونات الغذائية، وسلامة الغذاء، وإعداد وجبات إفطار صحية؛ إضافة إلى استضافة لاعبين رياضيين مشهورين ألقوا محاضرات تحفيزية في هذا الصدد؛ وإنشاء مسارات للمشي في المدارس.

وقد تم تنفيذ هذه الاستراتيجيات في عشر مدارس، مع الالتزام بالمنهج الاعتيادي في المدارس العشر الأخرى.

أثبت برنامج ACTIVITAL فعاليته في خفض نسبة السكر المضاف وتناول الأغذية المعالجة عند تناول الوجبات السريعة وتقليص محيط الخصر وضغط الدم بين أفراد مجموعة التدخل. وساعد البرنامج في تقليل نسبة العزوف عن تناول الفواكه والخضروات وممارسة النشاط البدني أثناء فترة المراهقة (أوخوا-أفيليس، ٢٠١٥).

وقد تم تحديد التحدّيات التالية أثناء تنفيذ وتقييم برنامج ACTIVITAL:

- بما أنه لم يتم تضمين البرنامج ضمن المنهج المدرسي، كانت مشاركة المعلمين طوعية وليست إلزامية، لكن الباحثين لم يستطيعوا الانتظار إلى أن يتم الانتهاء من تعديل المنهج بسبب معيقات التمويل.
- مع أن حجم حصص الأطباق الغذائية المقدمة في المقاصف المدرسية كانت كبيرة جداً وذات مستويات عالية من الكربوهيدرات ومتدنية من حيث البروتين والفواكه والخضروات، إلا أن الطاقم والمعلمين أبدوا مقاومة شديدة لخفض حجم الحصص لأسباب ثقافية وتبعاً لتزامن ذلك مع بدء تطبيق اللوائح التنظيمية الخاصة بالمقاصف المدرسية (مبينة أعلاه). من الدروس المستفادة من هذا البرنامج إدراك أهمية إشراك كافة الأطراف الرئيسية ذات العلاقة في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات لإتاحة قبول استراتيجيات مجدية وملائمة محلياً.
- وعلى الرغم من نتائجه الإيجابية، إلا أنه لم يتم توسيع نطاق تطبيق برنامج ACTIVITAL بسبب تركيز الأجندة الوطنية على إعطاء أولوية للأطفال دون سنّ ١٢ سنة أكثر من التركيز على اليافعين، وبسبب التحدّي الذي تواجهه كل من وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم في تنفيذ استراتيجية مشتركة بما أن لكل وزارة أهدافاً وأطر عمل وصلاحيات وموازنة خاصة بها.

الخطوات اللاحقة

على الرغم من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع تناول الطعام الصحي وممارسة النشاط البدني، إلا أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود. إن وجود أجندة وطنية وإرادة سياسية قوية من شأنه أن يساعد الإكوادور على تطبيق استراتيجيات قوية على المستوى الوطني، لكن هذه الإنجازات بحاجة إلى الحماية من خلال: (أ) «توسيع نطاق» الأنظمة واللوائح لتصبح على شكل قوانين؛ (ب) تعزيز أنظمة الرقابة على تطبيق اللوائح؛ (ج) توسيع نطاق تطبيق التدخلات المحلية الناجحة؛ (د) وزيادة مخصصات الموازنة لتعزيز الصحة.

المخرجات الإيجابية لبحث برنامج ACTIVITAL هي عبارة عن دراسة جديدة تهدف إلى فهم مشكلة انتشار السُمنة بين الأطفال الأصغر سنّاً وتوثيق مفاهيم المقاصف المدرسية، وبناء علاقة أكثر فعالية بين صنّاع السياسات والباحثين، مع مشاركة القطاع الأكاديمي في إعداد ووضع إرشادات التغذية في الإكوادور.

المراجع

فرير دبليو بي، بيلمونت بي، ميندييتا أم، سيلفا أم، روميرو أن، ساينز كيه، بينايروس بي، غوميز أل، مونج آر الملخص التنفيذي، الجزء ١، المسح الوطني للصحة والتغذية في الإكوادور. In: Ministerio de Salud Pública INdEyC, editor.كيتو، الإكوادور، ٢٠١٣.

فرير دبليو بي، ويترز دبليو أف، ريفاس-مارينو جي، نجوين تي، ريفاس بي دراسة نوعية حول مفاهيم المستهلك واستخدام نظام ملصقات إشارات المرور على الأغذية في الإكوادور. التغذية الصحية العامة ٢٠١٦: ١-٩.

المعهد الوطني للإحصاء والتعداد السكاني. عرض لحالات الوفاة لعام ٢٠١١ في الإكوادور. المعهد الوطني للإحصاء والتعداد السكاني؛ ٢٠١١ (نسخة محدثة بتاريخ ٢٠١٣/٠١/٠٧)

أوخوا-أفيليس إيه أم. عوامل خطر التعرض لأمراض الأوعية القلبية بين اليافعين الإكوادوريين: برنامج تشجيع الصحة في المدارس، جامعة خنت، ٢٠١٥.

أصوات من الميدان:
خطة عمل للتغذية متعددة القطاعات على مستوى المحافظات في نيبال

نيسكال راج باندي (إلى اليمين) يعمل موظفاً في مكتب حكومة المقاطعة، وشغل مؤخراً منصب مسؤول التنمية المحلي في مقاطعة بارسا، وكان قد عمل سابقاً في مقاطعة خوتانغ.
آرجون براساد سوبيدي (إلى اليسار) يعمل كمسؤول التنمية المحلي في مقاطعة باجورا منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦.

١. ما هي أنواع برامج التغذية التي كانت قائمة في مقاطعتكم قبل وضع برامج التغذية متعددة القطاعات؟

نيسكال راج باندي: كانت المقاطعات تنفذ أنشطة روتينة ذات علاقة بالتغذية وفقاً للبرامج المعتمدة، لكن هذه الأنشطة لم تكن تنضوي تحت مظلة برامج التغذية متعددة القطاعات كما هو الحال الآن.

آرجون براساد سوبيدي: قبل تطبيق برامج التغذية متعددة القطاعات، كان يتم تنفيذ برامج ذات علاقة بالتغذية، مثل حملات التطعيم، الأيام الـ١٠٠٠ الذهبية وحملة التغذية الجيدة، والتي حققت بعض النجاحات على الرغم من محدوديتها من حيث النطاق والفئة السكانية المستهدفة. كما أن هذه البرامج كانت تُنفذ بمعزل عن أي شيء آخر وكانت تفتقر إلى النهج المتكامل. إضافة إلى أنه لم تكن هناك أية مخرجات ملموسة لهذه البرامج.

٢. لماذا تعتبر أن هذا النهج هام من وجهة نظرك؟

نيسكال راج باندي: إذا كان لا بد من الوصول إلى الفئات المستهدفة من قبل برامج التغذية متعددة القطاعات بالمعنى الحقيقي، فإنه يجب تصميم التدخلات على نحو يضمن مشاركة كافة الوكالات القطاعية فيها.

آرجون براساد سوبيدي: حالياً، شرعت هيئة التخطيط الوطني، إضافة إلى الوكالات الرئيسية المعنية وبمساعدة من المنظمات المانحة، بتطبيق هذه البرامج كمشروع ذي أولوية قصوى، ما أفضى في نهاية الأمر إلى تكريس هذا النهج متعدد القطاعات على نطاق وطني وإقليمي. وقد قامت هذه الجهات بوضع المؤشرات الإقليمية والاستراتيجيات وخطط العمل المتوافقة معها.

٣. ما هي أشكال سوء التغذية التي يهدف هذا النهج إلى الحدّ منها؟

نيسكال راج باندي: يهدف نهج خطط التغذية متعددة القطاعات إلى التصدي لكافة أشكال سوء التغذية، وخاصة تلك السائدة بين المجتمعات المهمشة والتي يصعب الوصول إليها وذلك من خلال تقديم خدمات تغذية للأمهات والأطفال، ورفد الفتيات اليافعات بالمهارات الحياتية، وتحسين القدرة على الوصول إلى منتجات غذائية نوعية والحدّ من عبء العمل المفروض على المرأة. والأولوية القصوى في هذا الصدد هي معالجة سوء التغذية الناتج عن عدم تناول كميات كافية من المغذيات.

آرجون براساد سوبيدي: لقد تم تنفيذ برامج التغذية متعددة القطاعات على المستوى الوطني والإقليمي وصولاً إلى المستوى المجتمعي والأسري. وبشكل رئيسي، يركز هذا البرنامج على الأيام الـ١٠٠٠ الأولى من حياة الأمهات بعد الولادة والأطفال من أجل الحدّ من انتشار الهُزال والتقزّم.

٤. هل وضعتم غاية للحدّ من سوء التغذية في محافظتكم؟

نيسكال راج باندي: وضعت لجنة التنسيق في المقاطعات استراتيجيات تهدف إلى الحدّ من انتشار سوء التغذية في خطتها لتنمية المقاطعات والتي تنسجم مع غايات التغذية العالمية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية[1].

آرجون براساد سوبيدي: لتحقيق الغاية الوطنية، قمنا بوضع خطط عمل استراتيجية على مستوى المقاطعة ومستوى المجتمع والأسرة لتشمل جميع الأفراد الذكور والإناث في المجتمع والأمهات والأطفال على مدى الأيام الـ١٠٠٠ الأولى من حياة الأمهات والأطفال استناداً إلى إطار عمل وإرشادات برامج التغذية متعددة القطاعات. الفئات المستهدفة هي الأمهات على مدى الأيام الـ١٠٠٠ الأولى من الولادة، والأطفال، واليافعون، والصبيان والبنات، وأطفال المدارس، والأبوان المشاركان في إدارة المدرسة والمعلمون.

٥. ما هي القطاعات الرئيسية المشاركة في برامج التغذية متعددة القطاعات وكيف يتم التنسيق بينها؟

نيسكال راج باندي: الوكالات الرئيسية المعنية هي وكالة الصحة العامة في المقاطعة، وخدمات الثروة الحيوانية، والتنمية الزراعية، والنساء والأطفال، وخدمات توريد المياه والصرف الصحي، ومديريات التعليم في المقاطعات. كما عملنا على التنسيق مع غرفة التجارة والصناعة في المقاطعة وغيرها العديد من المنظمات غير الحكومية الفاعلة والمنظمات القائمة على المجتمع من أجل ضمان تنفيذ برامج التغذية متعددة القطاعات بشكل فعّال. والتنسيق يشمل عقد اجتماعات منتظمة على مستوى المقاطعة للجنة التوجيهية المعنية بالتغذية والأمن الغذائي، وتنظيم ورش عمل وجلسات تدريبية تتعلق بتخطيط النشاط، وتنفيذ عملية رقابة وإشراف مشتركة بحيث يتم تنفيذ أنشطة برامج التغذية متعددة القطاعات على نحو متكامل.

آرجون براساد سوبيدي: الوكالات الرئيسية المعنية على المستوى الوطني هي وكالة الصحة العامة في المقاطعة، وخدمات الثروة الحيوانية، والتنمية الزراعية، والنساء والأطفال، وخدمات توريد المياه والصرف الصحي، ومديريات التعليم في المقاطعات. وعلى مستوى المقاطعة، لدينا مكاتب الوكالات الرئيسية المعنية وهيئات الحكم المحلي مثل المجالس القروية والبلديات.

٦. هل هناك موارد مالية إضافية لبرامج التغذية متعددة القطاعات؟ هل هناك ميزانية مخصصة لها؟

نيسكال راج باندي: تم تخصيص ميزانية بقيمة ١٠ ملايين روبية نيبالية (حوالي ٩٧,٠٠٠ دولار أمريكي) في هذه السنة المالية (يستثنى من هذا

[1] الغايات العالمية لعام 2025 لتحسين تغذية الأمهات والرضّع وصغار الأطفال؛ أنظر www.who.int/nutrition/global-target-2025/en

المبلغ الموازنة المخصصة لمكتب الصحة العامة في المقاطعة، والتي تأتي من خلال خطة العمل السنوية المصادق عليها روتينياً وموازنة الحكومة). علاوة على ذلك، تم تخصيص ميزانية إضافية للجان المقاطعة القروية حيث يتم تنفيذ برامج التغذية متعددة القطاعات فيها من أجل تنفيذ أنشطة ذات علاقة بالتغذية.

آرجون براساد سوبيدي: وفقاً للتعليمات الخاصة بالسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ (٢٠٧٥/٢٠٧٤ بالتقويم النيبالي) من وكالة الصحة العامة في المقاطعة والوزارات المعنية، تم اعتبار هذه الخطة أنها برنامج ذو أولوية قصوى، ولذا تم تأسيس صندوق جمع التمويل من قبل كافة الوكالات القطاعية على المستوى المحلي. وهذا من شأنه أن يضمن تكريس ملكية أفضل للوكالات فيما يتعلق ببرنامج التغذية متعدد القطاعات. وقد خصصت هيئة تنسيق المقاطعة مبلغاً بقيمة ٢٠٠,٠٠٠ روبية نيبالية (١,٩٤٠ دولاراً أمريكياً) لتنسيق أنشطة برنامج التغذية متعدد القطاعات. وقد تم الإيعاز لجميع المجالس القروية والبلديات لتخصيص صندوق لتنفيذ برنامج الأيام الـ١٠٠٠ الأولى من حياة الأمهات والأطفال بعد الولادة.

٧. هل تتلقون توجيهاً معيناً من المستوى الوطني؟

نيسكال راج باندي: نتلقى توجيهات من حين لآخر من المستوى الوطني فيما يتعلق بتنفيذ برامج التغذية متعددة القطاعات. وهذا يتعلق بشكل أساسي بالتوجيه لتوحيد برامج التغذية متعددة القطاعات على مستوى المقاطعة باستخدام نهج متكامل، وعقد جلسات تدريبية وورش عمل لتطوير القدرات، وتنفيذ حملات مناصرة وتوعية لإشراك الجهات المعنية المتعددة، وتنفيذ زيارات مراقبة وإشراف ميدانية مشتركة لرصد عملية تنفيذ الأنشطة. كما نتلقى أيضاً توجيهاً من الهيئات الوطنية فيما يتعلق بتحسين القيمة الغذائية للمنتجات الغذائية المتوفرة محلياً وضمان استهلاك هذه المنتجات.

آرجون براساد سوبيدي: لأن برنامج التغذية متعدد القطاعات هو برنامج يحتل أولوية قصوى، فقد تلقينا تعليمات وتوجيهات واضحة من المستوى المركزي لوضع خطط عمل وتنفيذ البرامج، وكذلك مراقبتها وتقييمها. فعلى سبيل المثال، تشتمل وثيقة خطة برنامج التغذية متعدد القطاعات على مؤشرات متنوعة، مثل مؤشر انخفاض نسبة انتشار التقزّم بين الأطفال دون سنّ الخامسة لتصبح دون ٢٩٪ بحلول عام ٢٠١٧، لضمان تطبيق نهج متعدد القطاعات. كما لدينا خطة مناصرة واتصالات رصينة لضمان الوصول إلى الفئة المستهدفة وتنفيذ برنامج التغذية متعدد القطاعات بفعالية على المستوى المحلي.

٨. ما هي أنشطة برنامج التغذية متعدد القطاعات التي يتم تنفيذها في مقاطعتكم؟

نيسكال راج باندي: لقد تم تنفيذ أنشطة متنوعة ضمن برنامج التغذية متعدد القطاعات في المقاطعة، وخاصة أنشطة نشر الوعي حول التغذية، وعلى وجه الخصوص للأمهات في الأيام الـ١٠٠٠ الأولى من حياتهن بعد الولادة، وتوفير التثقيف للفتيات اليافعات، ورعي المواشي وتشجيع إنتاج الأغذية الزراعية، والبدء في إقامة حدائق المطبخ لضمان توفر الطعام التغذوي، وضمان توفر مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي، وتشجيع الولادة في مرافق الرعاية الصحية، والتناول المنتظم لأقراص الحديد، واستكمال التطعيمات ومراقبة النمو بشكل منتظم.

آرجون براساد سوبيدي: تقوم لجنة تنسيق المقاطعة في مقاطعة باجورا بتنظيم جلسات تدريبية متنوعة وتعمل على مراقبتها بشكل منتظم. وهذا يشمل توزيع الدجاج واستخداماته المتعددة للحصول على اللحم والبيض، وعقد جلسات تدريبية لتشجيع استخدام الماشية، وحملة الأيام الـ١٠٠٠ الأولى من حياة الأمهات والأطفال بعد الولادة، وتنفيذ برامج تفاعلية مع النساء الحوامل، وحملات نظافة حول استخدام المراحيض ومرافق غسل الأيدي في المدارس والتي تستهدف الطلبة وأهلهم، وحملات توضح كيفية تنقية المياه.

٩. هل تواجهون أية تحدّيات في تنفيذ برنامج التغذية متعدد القطاعات؟

نيسكال راج باندي: لقد واجهنا عدة تحدّيات في المقاطعة، مثل عدم توفر الميزانيات وعدم صرفها في الوقت المناسب، والافتقار إلى الموارد البشرية والمؤهلة والملتزمة، واحتمال تكرار البرامج من قبل الوكالات القطاعية، وعدم انتظام عمل العيادات المجتمعية، وقلة الموارد وسوء استخدامها، وعدم امتلاك أصحاب المصالح للبرامج وغياب التشاور معها، والافتقار إلى التوعية العامة والمعرفة حول أهمية التغذية.

آرجون براساد سوبيدي: في ظل توجه الدولة ككل نحو النظام الفدرالي، فإن هناك بعض الصعوبات من حيث إجراءات الإفراج عن الموازنات. التحويل المتكرر للمسؤولين المدرّبين (كمن يحصلون على شهادة تدريب المدربين في برامج التغذية متعددة القطاعات) إلى مقاطعات أخرى هو أيضاً تحدٍّ آخر نواجهه. وهناك ضرورة لتدريب المبتدئين حول أهمية الخطة. على منسقي الاتصال ضمن برنامج التغذية متعدد القطاعات لدى كافة الوكالات القطاعية بذل جهد أكبر لضمان تنفيذ الخطة بشكل فعّال وعلى نحو متكامل ومنسق من أجل تحقيق الأهداف الوطنية للبرنامج.

١٠. هل هناك دروس رئيسية مستفادة ترغبون بمشاركتها؟

نيسكال راج باندي: بحكم تجربتي، إن طريقة تنفيذ برنامج التغذية متعدد القطاعات يمكن أن تكون مفيدة في تغيير سوء الممارسة الحالية لتصميم تدخلات منعزلة وضيقة النطاق استناداً إلى تفضيلات أشخاص مؤثرين في مواقع معينة يختارونها هم. وفي الحقيقة، يمكن لبرنامج التغذية متعدد القطاعات أن يشجع على التخطيط التنموي المتكامل، وتخصيص الموازنات، وتنفيذ البرنامج وتطبيق عملية مراقبة وإشراف مشتركة لتعزيز ملكية أفضل للبرامج والمساءلة لدى الجهات الرئيسية المعنية. وحالياً، استطعنا تنفيذ برامج التغذية متعددة القطاعات في ٢١ مجلساً قروياً فقط من أصل ٦٧ مجلساً في المقاطعة، لكننا سنعمل ابتداءً من السنة المالية المقبلة على توسيع نطاق البرامج لتشمل نصف المجالس القروية والبلديات.

آرجون براساد سوبيدي: يجب تعزيز عملية التنسيق بين كافة الوكالات القطاعية على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعة على حدٍ سواء من أجل تجسيد النهج متعدد القطاعات؛ وكذلك من شأن وضع الخطط السنوية وصرف الموازنات في الوقت المناسب أن يمهد الطريق نحو تنفيذ البرامج بشكل فعّال. وعلى مستوى الفئات المستفيدة، يجب التخطيط بشكل جيد لحملات المناصرة والحشد الاجتماعي وتدخلات تعميم تغيير السلوك، والتي يجب تنفيذها بما يضمن تشجيع إطلاق مبادرات موجهة حسب الطلب.

شكر وتقدير: تم تنظيم المقابلات من قبل سديب أبريتي، مدير قسم الأبحاث والاتصالات في منتدى البحث الصحي والتنمية المجتمعيةHERD. ويعبر سديب عن تقديره للدعم المقدم من سانتوش بوداساياني، مدير قسم التوثيق في منتدى البحث الصحي والتنمية الاجتماعية، وكذلك عن امتنانه لفرق مقاطعة بارسا (جيانيندرا داوودي وسوشيل كومار ساح) ومقاطعة باجورا (غانيش براساد جوشي ودامودار نيوبين) على جهودهم في ترتيب وترجمة المقابلات مع

«سدّ فجوة التغذية» في باكستان: أفكار حول التصدي لسوء التغذية

(من اليمين إلى اليسار) **د. علي أحمد خان** هو أخصائي تغذية يعمل لدى المكتب القُطري لبرنامج الغذاء العالمي في إسلام أباد في باكستان.
محمد إسلام شاهين هو مسؤول قسم التغذية ومنسق الاتصال لدى حركة توسيع نطاق التغذية SUN في باكستان في وزارة تطوير وإصلاح التخطيط.
وقدّمت كل من **فرانسيس نايت وغويليا بالدي** الدعم لعملية «سدّ فجوة التغذية» من مقرّ برنامج الغذاء العالمي في روما.

خلفية عامة

تنتشر حالات سوء التغذية في مختلف أنحاء باكستان. وفي معظم الحالات كان الوضع في تدهور مستمر على مدى السنوات الخمسين الماضية. ويعاني حوالي نصف الأطفال دون سنّ الخامسة من التقزّم، و١٥٪ منهم يعانون من الهزال وجميعهم تقريباً يعانون من نقص في أحد المغذيات الدقيقة (حكومة باكستان والمكتب القُطري لليونيسف في باكستان، ٢٠١١)؛ (بلانكينشب ٢٠١٦). يتفاوت مدى العبء الناتج عن هذه المشكلة من منطقة لأخرى في باكستان، لكن في جميع الحالات لا يتحقق التقدم المطلوب بسبب تعقيدات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ومحدودية التنوع الغذائي، وزيادة انتشار نسبة الوزن الزائد والسُمنة، والنمو السكاني، وقضايا الأمن، والتحضّر السريع وحالات الضعف الناتجة عن الصدمات الطبيعية وعن الإنسان.

تحليل «سدّ فجوة التغذية»

تمت بلورة مبادرة «سدّ فجوة التغذية» لاكتساب فهم أعمق ووضع استراتيجيات للتصدي لأحد المطلبين الرئيسيين لمنع المسببات المباشرة لسوء التغذية، أي تناول مغذيات كافية (والمطلب الآخر هو منع الأمراض). تحليل «سدّ فجوة التغذية» هو عبارة عن تحليل معمّق للبيانات الثانوية المتعلقة بمؤشرات التغذية، ومدى توفر الغذاء وسهولة الحصول عليه، والمدخول الغذائي، والتفضيلات والممارسات، والأمن الغذائي، والإنفاق الأسري على الغذاء والظروف الاجتماعية الاقتصادية للأسر، وكذلك تحليل مدى القدرة على تحمّل تكاليف التنوع الغذائي ونمذجة التدخلات باستخدام أداة تحليل تكلفة النظام الغذائي المتوازن[1].

ومن خلال هذا الأمر، يمكن تعريف فجوة التغذية في دولة ما بشكل أفضل من حيث معرفة من (الفئات السكانية المستضعفة)، وأين (المناطق، الحضرية/الريفية)، ومتى (الموسمية)، ولماذا (العوامل المركّبة) ومتى (كمية و/أو جودة المدخول الغذائي).

كما تسهم البيانات الثانوية في تحليل بيئة التمكين، بما فيها إطار العمل الوطني القانوني والتنظيمي، والسياسة، والبرامج، والشراكات ذات الصلة بالتغذية من أجل بلورة نقاط دخول نحو العمل المستدام. ومن ثم يؤدي التحليل إلى تحديد ونمذجة الأثر الاقتصادي والتغذوي المحتمل للتدخلات المحتملة التي تهدف إلى معالجة هذه الفجوة عبر القطاعات المحددة ونقاط الدخول.

ويمكن لتحليل «سدّ فجوة التغذية» أن يفضي إلى بلورة عملية صناعة قرار متعددة القطاعات فيما يتعلق بتحديد التدخلات اللازمة للاستجابة لفجوات التغذية وتحسين المدخول التغذوي للفئات الرئيسية المستهدفة من خلال نقاط الدخول، خاصة من القطاعات الصحية والزراعية والحماية الاجتماعية والتعليم والقطاع الخاص. وتولي هذه العملية اهتماماً كبيراً لمسألة تحسين جودة المواد التغذوية وسهولة الحصول عليها، خاصة في الفترات الحرجة خلال الأيام الـ١٠٠٠ الأولى من حياة الأم والطفل بعد الولادة، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار فرصاً أخرى كتحسين المدخول التغذوي لدى الفتيات اليافعات.

تحليل «سدّ فجوة التغذية» في باكستان

في باكستان، بدأت عملية تحليل «سدّ الفجوة» في أواخر عام ٢٠١٦ بقيادة منسق الاتصال لدى حركة توسيع نطاق التغذية SUN في وزارة التخطيط والتنمية، بدعم من برنامج الغذاء العالمي وبالتعاون مع المجموعة الرئيسية لدى حركة توسيع نطاق التغذية[2] واللجنة الوطنية للتغذية، والتي تتكون من ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والقطاع الخاص (عبر شبكة أعمال حركة توسيع نطاق التغذية).

وقد تم إشراك أصحاب مصالح متعددين من مختلف القطاعات (تمثل التغذية والأمن الغذائي والزراعة والصحة والتعليم/الوسط الأكاديمي) من أجل التعريف بالتحليل وتحديد نطاقه وتجميع البيانات الثانوية. وتمت مراجعة أكثر من ١٩٠ مصدراً للبيانات من المسوح الصحية الوطنية إلى الدراسات النوعية على مستوى المقاطعة، ومتابعة فجوات البيانات التي تم تحديدها لضمان أخذ جميع المعلومات ذات الصلة بعين الاعتبار. وبعد ذلك تم عقد اجتماعات لاكتساب فهم أعمق حول النتائج الأولية التي تمخضت عن تحليل البيانات الثانوية ونمذجة التدخلات.

[1] أنظر www.heacod.net/countries/reports/cotd-softwareversion-2-2016

[2] تتشكل المجموعة الرئيسية من وزارة تنمية وإصلاح التخطيط - قسم التغذية/الأمانة العامة لحركة توسيع نطاق التغذية SUN - جناح التغذية؛ ومن وزارة الأمن الغذائي وأبحاث الغذاء - مفوض الغذاء؛ ومن برنامج الغذاء العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ واليونيسف؛ ومنظمة الغذاء والزراعة؛ والبنك الدولي؛ ووزارة التنمية الدولية DFID؛ ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية (وكالة المساعدات الأسترالية)؛ والاتحاد الأوروبي؛ ومؤسسة إنقاذ الطفل؛ ومبادرة المغذيات الدقيقة MI؛ والتحالف العالمي المعني بتحسين التغذية GAIN؛ ومؤسسة هارفست بلاس Harvest Plus.

الأفكار الرئيسية المستقاة من تحليل «سدّ فجوة التغذية»

تتمثل الفائدة من تحليل البيانات الثانوية في تحليل «سدّ فجوة التغذية» في تمكيننا من الدمج بين البيانات الحالية وعرضها من أجل الكشف عن أفكار جديدة حول العوامل المتعلقة بالنظام الغذائي التي تسبب نقص التغذية. في باكستان، جاءت النتائج الرئيسية كما يلي:

- القدرة على تحمّل التكاليف الاقتصادية هي المعيق الأكبر أمام الحصول على نظام تغذوي. كشف تحليل تكلفة النظام الغذائي أن ٦٧٪ من الأسر لم تستطع توفير تكلفة نظام غذائي تغذوي؛
- إن حدوث نقص في التغذية في مراحل مبكرة لدى الرضّع وصغار الأطفال يشير إلى وجود مشكلة في النظام الغذائي الخاص بالأمهات واليافعات؛ يعاني ربع الأطفال من التقزّم في سنّ الستة أشهر (حكومة باكستان والمكتب القُطري لليونيسف في باكستان ٢٠١١)؛
- تعتبر كل من نوعية وكمية النظام الغذائي من المشاكل التي تعاني منها باكستان، إضافة إلى انتشار حالات نقص المغذيات التي تحتوي على الطاقة والبروتين الحيواني والمغذيات الدقيقة المتعددة؛ ولا يحصل على الحدّ الأدنى من النظام الغذائي المقبول سوى ٣٪ من الرضّع وصغار الأطفال (حكومة باكستان والمكتب القُطري لليونيسف في باكستان ٢٠١١)؛
- إن الانتشار الكبير لحالات نقص المغذيات الدقيقة وتدني التنوع الغذائي لدى الأسر والأفراد عبر الفئات الاجتماعية الاقتصادية والأقاليم والمناطق الحضرية/الريفية يوحي بأن الأنظمة الغذائية سيئة جداً مقارنة مع المعايير العالمية.
- هناك تزايد في انتشار حالات الوزن الزائد والسُمنة لدى النساء والأطفال، إذ تعاني ٤٠٪ من النساء من السُمنة أو الوزن الزائد (حكومة باكستان والمكتب القُطري لليونيسف في باكستان ٢٠١١). علاوة على ذلك، يؤثر العبء المزدوج للسُمنة والتقزّم على أكثر الأسر استضعافاً حيث نسبة انتشار التقزّم هي الأعلى؛ لدى كل طفل من بين أربعة أطفال أمّ تعاني من الوزن الزائد (حكومة باكستان والمكتب القُطري لليونيسف في باكستان ٢٠١١؛ بلانكينشب ٢٠١٦)؛
- وتوجد عوامل تزيد من تحدّيات التغذية كالنمو السكاني المتسارع والتحضّر الواسع والضعف الناتج عن الصدمات، إضافة إلى الوضع الأمني المعقد.

هناك مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى الاستجابة لفجوات التغذية والتي تمت نمذجتها في برنامج تكلفة النظام الغذائي، وتم تحديد التالي كأولويات رئيسية:

- المتطلبات التغذوية الخاصة بالفتيات اليافعات هي الأكثر تكلفة والتي يجب توفيرها لأفراد الأسر التي تمت نمذجتها في ضوء ذروة الاحتياجات التغذوية خلال هذه المرحلة من النمو والتطور. وبالتالي، يمكن أن يكون للتدخلات التي تستهدف الفتيات اليافعات أثر أكبر على خفض نسبة عدم قدرة الأسر على تحمّل التكاليف الكلية لتوفير ثمن نظام تغذوي مناسب؛
- توفير قسائم الأغذية الطازجة (والتي توفر أطباقاً يومية من أغذية مصدرها الحيوان والخضروات) هو الطريق الأكثر فعالية لتخفيض تكلفة تلبية الاحتياجات التغذوية للفتيات اليافعات مقارنة مع توفير المكملات الغذائية، وهي أطعمة تغذوية خاصة أو منتجات غذائية مُدّعمة؛
- بينما يعتبر توفير منتجات الطعام التغذوي المتخصص مثل Super (SC Cereal Plus+) أو Wawa Mum أو Maamta الطريقة الأكثر فعالية لتخفيض تكلفة تلبية الاحتياجات التغذوية للأطفال ضمن الفئة العمرية ١٢ إلى ٢٣ شهراً والحوامل والمرضعات. فعلى سبيل المثال، أدى توفير منتج SC+ أو Wawa Mum إلى انخفاض تكلفة الأنظمة التغذوية للأطفال في عمر ١٢ إلى ٢٣ شهراً في المناطق الحضرية من إقليم بلوشستان بنسبة ٨١٪ و٦٤٪ على التوالي في أشهر فصل الشتاء؛
- كما تسهم التحويلات النقدية أيضاً في تحسين القدرة على تحمّل تكاليف الأنظمة التغذوية لدى الأسر شرط تطبيق استراتيجيات خلق الطلب المناسبة، مثل اشتراط حدوث تغير في سلوك التغذية والتعليم، ما يساعد في ضمان إنفاق الأموال على الأطعمة التغذوية؛
- مع أن الأطعمة الرئيسة المُدّعمة مفيدة، إلا أنها ليست كافية لتلبية كافة احتياجات الفئات المستضعفة الرئيسية؛
- توفير رزم مركبة تشمل أقسام الأغذية الطازجة ومنتجات الطعام التغذوي المتخصص والتحويلات النقدية للفئات الرئيسية المستهدفة هو الطريق الأكثر فعالية لتحسين قدرة هذه الفئات على تحمّل التكاليف لتوفير الأنظمة التغذوية.
- كانت تكلفة تزويد الأسر بأنظمة تغذوية أعلى أثناء مواسم القحط (أشهر الصيف) في كل من المناطق الريفية والحضرية في جميع الأقاليم. وكانت التدخلات المنمذجة أقل فعالية في خفض نسبة عدم القدرة على تحمّل التكاليف خلال هذه الفترات؛ ويجب أخذ مسألة التباين الموسمي في احتياجات الحصول على النظام الغذائي المناسب بعين الاعتبار عند وضع التدخلات من أجل ضمان فعاليتها.
- ويجب استخدام القطاعات المختلفة كنقاط دخول للتدخلات، بما فيها الحماية الاجتماعية والأسواق (توفر الأطعمة التغذوية والقدرة البدنية على الوصول إلى الأسواق) والتعليم والصحة والزراعة.

لقد شجعت نتائج النمذجة أصحاب المصالح على التفكير في تبعات المزج بين مختلف التدخلات ونقاط الدخول لسدّ فجوة التغذية. وسيكون هناك ضرورة لوضع خيارات إضافية لتكلفة التدخلات لمختلف القطاعات على مختلف مستويات التغطية من أجل استكمال التحليل وتوجيه/بلورة قرارات الاستثمار.

كما حدد تحليل «سدّ فجوة التغذية» مجالات أو أفكاراً لا يتوفر حولها الكثير من البيانات الأولية. من فجوات البيانات الرئيسية التي تم تحديدها المعلومات المتعلقة بالغذاء الحالي والمدخول التغذوي للرضّع وصغار الأطفال والحوامل والمرضعات والفتيات اليافعات، وكذلك المعلومات المتعلقة بعملية صناعة القرار، وتوزيع الأغذية على الأسر والمعيقات التي تقف أمام تحسن المدخول التغذوي.

ورش عمل توزيع نتائج تحليل «سدّ فجوة التغذية»

في شهر مارس/آذار ٢٠١٧، تم عقد ورش عمل في كل من أقاليم كاراتشي وكويته ولاهور وبيشاور، وهي ورش تم تنسيقها من قبل الأمانة العامة لحركة توسيع نطاق التغذية SUN في باكستان ووحداتها الإقليمية بدعم من المكتبين القُطري والإقليمي لبرنامج الغذاء العالمي. وتم عرض نتائج تحليل «سدّ فجوة التغذية» على مستوى الإقليم على ممثلين عن عدة قطاعات، بما فيها الصحة والتغذية والزراعة والحماية الاجتماعية والتعليم وتدعيم الغذاء. وبعد ذلك عمل المشاركون معاً على تحديد ووضع أولويات التدخلات حسب سياقات معينة، والبرامج والإجراءات

التي تتيح وجود بيئة تمكين قادرة على سدّ فجوات التغذية للمجموعات الرئيسية المستهدفة، والمساهمة في مكافحة سوء التغذية على المدى القصير والمتوسط والطويل. كما تمت أيضاً مناقشة الفجوات في البيانات وأولويات البحث المستقبلي.

وقد عُرضت نتائج تحليل «سدّ فجوة التغذية» المستخلصة من ورش العمل الإقليمية على أصحاب المصالح على المستوى الوطني لتحديد توصيات توسيع نطاق الأعمال التي من شأنها دعم الأنشطة الإقليمية، وكذلك تعزيز بيئة التمكين للتغذية على المستوى الوطني.

التحدّيات والدروس المستفادة

ومن التحدّيات الرئيسية التي واجهت التصميم الأولي لتحليل «سدّ فجوة التغذية» في باكستان كانت التعقيدات في أطر عمل السياسات في سياق ما بعد اتفاق تفويض التنسيق. أولويات السياسات ومستوى التقدم المُحرز نحو وضع وتنفيذ خطط عمل متعددة القطاعات لمجال التغذية تختلف من إقليم لآخر وتفتقر إلى الانسجام مع أنشطة وضع السياسة الوطنية. وللتغلب على هذا التحدّي والتعامل مع تعقيدات هذا السياق، تم تنفيذ عملية تحليل «سدّ فجوة التغذية» وتوزيع نتائجه في البداية في أربعة أقاليم. وبعد ذلك، تم تجميع النتائج المستخلصة من التحليل على مستوى الإقليم وتلك المستخلصة من ورش العمل الإقليمية في ورشة عمل وطنية شارك فيها ممثلون عن كل إقليم.

من الدورس الهامة المستفادة من تجربة تحليل «سدّ فجوة التغذية» في باكستان أهمية قيادة العملية من خلال الأمانة العامة لحركة توسيع نطاق التغذية والحكومات الوطنية والإقليمية. وقد لعبت المجموعة الرئيسية دوراً حيوياً في تشارك المعلومات، ما أسهم في وضع خطة التحليل والتحقق من النتائج الأولية وتفسيرها والمشاركة في ورش العمل. ولعبت الأمانة العامة لحركة توسيع نطاق التغذية، من خلال مواقعها ضمن المديريات الحكومية الوطنية والإقليمية، دوراً قيادياً حيوياً في تنسيق فعاليات تحليل «سدّ فجوة التغذية» ونجاحها من حيث تمثيل القطاعات المتعددة وأصحاب المصالح.

المراجع

حكومة باكستان والمكتب القُطري لليونيسف في باكستان. المسح الوطني للتغذية في الباكستان ٢٠١١.
www.humanitarianresponse.info/system/ files/documents/ files/59_National Nutrition Survey-2011.pdf
بلانكينشب جيه.، التغذية في المدن: تحليل البيانات الثانوية لوضع التغذية لأطفال المناطق الريفية دون سنّ الخامسة في باكستان - مسودة تقرير.إسلام أباد، ٢٠١٦

استمعوا إلى لقاء مع الكتّاب على قناة بودكاست «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN

Media Hub

http://www.ennonline.net/mediahub/fillingthenutrientgapinpakistan

توحيد الجهود:
الرسائل الزراعية الحساسة للتغذية في زامبيا

(من اليمين إلى اليسار) **بيرثا مونثالي** عملت لمدة عشر سنوات في مجال التغذية في الزراعة في أفريقيا، وتعمل حالياً مستشارة لشبكة تحليل سياسات الغذاء والزراعة والموارد الطبيعية. وهي تحمل درجة الماجستير في الدراسات التنموية.
ماكدونالد مالونغوي يعمل في مجال التغذية مع مؤسسة كير إنترناشيونال CARE International في زامبيا منذ عام ٢٠٠٦ كمستشار للبرامج التي تُنفذ مع وزارة الصحة ووزارة الزراعة في المناطق الريفية. وهو يحمل درجة البكالوريوس في التغذية البشرية.
وتتولى **إيدي كوبير** دور توفير قيادة التغذية لمشروع INGENAES. وهي تعمل في جامعة كاليفورنيا بدافيس حيث حصلت منها على درجة الماجستير في التنمية الزراعية الدولية مع تركيز خاص على مجال التغذية.
كريستي كوك حاصلة على درجة الدكتوراة في الاقتصاديات الزراعية. وقد عملت كمدير مشارك لمشروع INGENAES من خلال شركة Cultural Practice, LLC لمدة سنتين. وهي تعمل حالياً لدى شعبة السياسات في هيئة الأمن الغذائي في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.
إيميلي باروز مستشارة مستقلة تعمل في قسم الغذاء والزراعة والتغذية. وكانت قد عملت سابقاً لدى خدمات الإغاثة الكاثوليكية كقائدة لمشروع Feed the Future Mawa الذي نفذته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

خلفية عامة

مع أن زامبيا شهدت نمواً اقتصادياً جيداً واستقراراً في إنتاج الذرة، إلا أن وضع الغذاء وأمن التغذية لم يتحسنّا كثيراً. إذ يعاني أكثر من ٤٠٪ من الأطفال دون سنّ الخامسة من التقزّم (مكتب الإحصاء المركزي، ٢٠١٥) ويعاني ٤٨٪ من السكان من نقص التغذية (منظمة الغذاء والزراعة/ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/برنامج الغذاء العالمي ٢٠١٥). وتوحي الأدلة المتزايدة إلى أن هذه المفارقة الواضحة قد تكون مرتبطة بالتركيز المبالغ فيه على إنتاج واستهلاك المحاصيل المستقرة، الذرة. حوالي ٥١٪ من الأراضي الزراعية مخصصة لزراعة الذرة، والتي تشكل ٥٧٪ من النظام الغذائي الوطني.

الشكل ١ الرسائل الزراعية الحساسة للتغذية

من شأن هذه النقاط مساعدة مسؤولي الإرشاد على دعم الأسر المزارعة لتحسين مستوى التغذية والصحة من خلال الزراعة.

زيادة إنتاج أطعمة أكثر تنوعاً وتغذوية، بما فيها الماشية الصغيرة للاستخدام المنزلي.

لماذا: تحتاج العائلات إلى أغذية متنوعة من حيث الكمية والجودة المناسبة لتلبية احتياجاتها من الغذاء والدخل على مدار السنة.

كيف: إليكم بعض الأمثلة على الأعمال التي يمكن للأسر المزارعة القيام بها لزراعة أطعمة أكثر تنوعاً وتغذوية:

- زراعة البقوليات، كالفول السوداني وفول الصويا واللوبياء والبازيلاء الأرضية والفاصولياء. ويمكن للفاصولياء أن تعطي ثلاثة محاصيل في السنة وتوفر الغذاء في جميع مراحل نموها - الأوراق، والقرون التي تغلّفها، والبذور الطازجة، وحبوب البقول.
- زراعة حدائق الخضروات لرفع مستوى حصول الأسرة على الطعام الغني بالمكونات التغذوية.
- تربية الدجاج للحصول على اللحم أو البيض. تربية بعض المواشي الصغيرة كمصدر دخل جيد ومصدر للبروتين الحيواني.
- ريّ الحقول والحدائق، إن أمكن، لإنتاج الغذاء على مدار السنة.
- السيطرة على المياه الآسنة للحدّ من مخاطر انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الماء.

حماية الموارد الطبيعية من خلال اتباع الممارسات الزراعية الجيدة.

لماذا: وجود الموارد الطبيعية الصحية، بما فيها التربة والمياه، هو أمر ضروري لتعزيز وزيادة إنتاج الأغذية المتنوعة.

كيف: إليكم بعض الأمثلة على الممارسات الزراعية الجيدة التي تحمي الموارد الطبيعية اللازمة لزراعة الأطعمة المتنوعة والتغذوية.

- تحضير الحقول في وقت مبكر وزراعتها في الوقت المناسب للحصول على محاصيل جيدة وحماية جودة المحصول.
- التنويع في المحصول كزراعة الذرة مع البقوليات، مثل الفول السوداني واللوبياء والبازيلاء، وتدوير المحاصيل كل موسم.
- ترك بقايا المحصول في الحقل لحمايته من تآكل التربة.
- ممارسة التخزين الآمن واستخدام المواد الكيماوية الزراعية. ويجب تخزين هذه المواد بعيداً عن متناول الأطفال وبعيداً عن المواد الغذائية والتقيّد دائماً بالتعليمات المبينة على العبوة.

زيادة مستوى تغذية الأسرة من خلال ممارسات المعالجة والحفظ والتخزين في المزرعة.

لماذا: اتباع ممارسات جيدة ما بعد المحصول من شأنه الحدّ من خسائر المحصول وتحسين مستوى سلامة الغذاء والحفاظ على المكونات الغذائية في الغذاء بحيث يتوفر طعام أكثر وأفضل للاستهلاك المنزلي على مدار السنة.

كيف: إليكم بعض الطرق التي يمكن من خلالها الحفاظ على المكونات التغذوية في الغذاء، وتمديد مدة صلاحيته والحدّ من الهدر فيه:

الفواكه والخضروات:

- احرص/ي دائماً على حفظ الفواكه والخضروات الطازجة فقط.
- قم/قومي بتجفيف الفواكه والخضروات باستخدام مجفف شمسي أو على حصيرة نظيفة توضع في الظل بعيداً عن الحيوانات.
- استخدم/ي عبوات نظيفة وجافة للتخزين.

المحاصيل الرئيسية والبقوليات:

- قم/قومي بتجفيف الحبوب والبقوليات في الظل على حصائر نظيفة بعيداً عن الحيوانات.
- يجب اتباع الطرق الصحيحة في معالجة وتجفيف المنيهوت (الكسافا) للحدّ من مخاطر التسمم بالسيانيد.
- قم/قومي بإزالة الحصى والقش والقرون التي تغلّفها والحبوب المفتتة قبل تخزين الذرة والبقوليات.
- لا تقم/تقومي أبداً بتخزين أية حبوب تظهر عليها علامات العفن أو أية أضرار أخرى.

قبل إعداد الطعام، احرص/ي دائماً على غسل يديك. اغسل/ي يديك بعد استخدام المرحاض أو تغيير الحفاضات أو التعامل مع الحيوانات، واستخدم/ي المواد الكيماوية الزراعية لمنع انتشار الأمراض أو تلوث الطعام.

قم/قومي بزراعة وشراء وأكل طعام متنوع ومغذّ أكثر باتباع «الهرم الغذائي اليومي الموصى به»

لماذا: إن لأنواع الأغذية التي تختار/ين زراعتها وشراءها وتناولها أثر كبير على صحة أسرتك وعلى البيئة والموارد. ويحتاج جميع الأشخاص، خاصة النساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سنّ الثانية، إلى نظام غذائي متنوع ومتوازن للتمتع بالقوة والصحة والإنتاجية.

تهدف الأعمال الزراعية الحساسة للتغذية إلى تعظيم مساهمة قطاع الزراعة في الوصول إلى تغذية مُحسنة وهي مورد واعد نحو تحسين التنوع في النظام الغذائي للمواطنين الزامبيين. التزام الحكومة والجهات المانحة تجاه حركة توسيع نطاقة التغذية SUN أفضى إلى تصميم استراتيجيات تهدف إلى تحقيق تغذية جيدة من خلال الزراعة. وفي ضوء برنامج الأيام الـ١٠٠٠ الأولى الحرجة الذي تم تنفيذه في الدولة تلعب وزارة الزراعة دوراً بارزاً في توفير كميات كافية من الغذاء بجودة عالية لتحقيق نظام غذائي متنوع وصحي.

عمل مشروع دمج الجندرة الاجتماعية والتغذية ضمن خدمات التوسع الزراعي INGENAES، والذي تنفذه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، على مساندة المؤسسات الشريكة في تنفيذ خدمات الإرشاد الزراعي AES والتي تساعد المزارعين على تحسين مستوى توريد واستهلاك الأطعمة التغذوية. في زامبيا، وهي واحدة من الدول الثماني محل تركيز المشروع، عمل مشروع دمج الجندرة الاجتماعية والتغذية ضمن خدمات الإرشاد الزراعي على وضع أولوية لتحقيق الانسجام في رسائل التغذية، والتعاون عن كثب مع وزارة الزراعة على وضع رسائل زراعية حساسة للتغذية لاستخدامها من قبل ١٧٠٠ مسؤول عن توسيع المخيمات.

تجنب الرسائل المختلطة

وقد بدأ مشروع دمج الجندرة الاجتماعية والتغذية ضمن خدمات الإرشاد الزراعي بتنفيذ أنشطته في زامبيا من خلال الجمع بين أصحاب المصالح الذين حددوا التحديات والفرص الكفيلة بتحسين وضع التغذية من خلال خدمات الإرشاد الزراعي. وبما أن رسائل التغذية تنبع من عدة مصادر - العيادات، وخدمات الإرشاد الزراعي، والمنظمات غير الحكومية - فإن المعلومات يجب أن تكون متوافقة مع مبدأ تجنب الرسائل المختلطة

التي يمكن أن تسبب الإرباك أو التراخي. وقد وجد مشروع دمج الجندرة الاجتماعية والتغذية ضمن خدمات الإرشاد الزراعي وشركاؤه أمثلة على وجود تناقض في المعلومات المتاحة للأسر المزارعة.

فعلى سبيل المثال، اعتمدت إحدى المنظمات رسائل تغذية مأخوذة من إرشادات وُضعت في جنوب شرق آسيا وركزت بشكل رئيسي على سوء التغذية الحاد. وهذه الرسائل لم تنسجم مع إرشادات التغذية الوطنية ولم تتناول الشكل الأكثر شيوعاً لسوء التغذية بين الأطفال دون سنّ الثانية في زامبيا، ألا وهو التقزّم. وهناك بعض المنظمات غير الحكومية التي شجعت على استهلاك ثلاث مجموعات من الغذاء، في حين تحدثت منظمات أخرى عن أربع أو ست مجموعات من الغذاء.

انطلاقاً من المشاورات الأولية التي تمت عام ٢٠١٦ بين وزارة الزراعة ومشروع دمج الجندرة الاجتماعية والتغذية ضمن خدمات الإرشاد الزراعي، تمت بالشراكة بينهما إقامة ورشة عمل في لوساكا جمعت ٣٧ ممثلاً عن القطاع العام والخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية. وتبادل المشاركون تجاربهم حول دمج التغذية ضمن خدمات الإرشاد الزراعي ونفذوا عملاً جماعياً استطاعوا من خلاله تحديد مسار نحو تحقيق التكامل في رسائل التغذية. وقد حددت المجموعات رسائل تغذية ذات صلة بالممارسات والمنتجات الزراعية والتي تنشرها وزارة الزراعة وغيرها من الوزارات: الزراعة المحافظة على الموارد؛ والبذور المدعومة من الحكومة ورزم المدخلات الزراعية؛ ومعالجة الأغذية، وحفظها وتخزينها؛ وتربية الأسماك والمواشي. وقد استشهدت كل مجموعة بخدمات الإرشاد الزراعي كوسيلة لتشارك معلومات التغذية مع الأسر المزارعة[1].

شكلت ورشة العمل الأساس الذي انطلق منه التعاون بين مشروع دمج الجندرة الاجتماعية والتغذية ضمن خدمات الإرشاد الزراعي وقسم الغذاء والتغذية في وزارة الزراعة لتطوير رسائل يمكن لمسؤولي توسيع المخيمات تعميمها على الأسر المزارعة. وقد حرص مشروع دمج الجندرة الاجتماعية والتغذية ضمن خدمات الإرشاد الزراعي على تحقيق الانسجام مع الإرشادات التشغيلية الخاصة بقسم الغذاء والتغذية التي وضعتها وزارة الزراعة، والتي تركز على التدخلات التي من شأنها تعظيم أثر الزراعة على تغذية الأسرة، بما في ذلك إنتاج أطعمة متنوعة وتغذوية وتحسين ممارسات ما بعد الحصاد وتمكين المرأة.

قدم مشروع دمج الجندرة الاجتماعية والتغذية ضمن خدمات الإرشاد الزراعي INGENAES الدعم لوزارة الزراعة في توليف الرسائل وتنقيحها بحيث تكون ذات لغة واضحة ومفهومة من قبل الوسطاء الذين يعممونها مباشرة على الأسر المزارعة. وقد تم إجراء اختبار سابق للرسائل مع طاقم وحدة المعلومات والتدريب في الوزارة.

وبعد إجراء الاختبار السابق، حدد كل من مشروع دمج الجندرة الاجتماعية والتغذية ضمن خدمات الإرشاد الزراعي ووزارة الزراعة خمس رسائل رئيسية ذات أولوية وتنسجم أيضاً مع التوصيات العالمية الخاصة بتحسين التغذية من خلال الزراعة (منظمة الغذاء والزراعة/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/برنامج الغذاء العالمي ٢٠١٥). وتقترن كل رسالة بعبارة تصف العلاقة بين الغذاء والزراعة والتغذية مع خطوات توضيحية صغيرة يمكن للأسر اتخاذها لاختبار ممارساتها. تركز الرسائل الرئيسية على:

١. إنتاج أطعمة أكثر تنوعاً وتغذوية.
٢. حماية الموارد الطبيعية.
٣. ممارسات المعالجة والحفظ والتخزين التي تتم في المزرعة.
٤. استهلاك المزيد من الأطعمة المتنوعة والتغذوية.
٥. تقدير دور المرأة في الزراعة.

الدروس المستفادة والخطوات اللاحقة

تمت مواجهة العديد من التحدّيات في جميع مراحل هذه العملية. يشجع برنامج الأيام الحرجة على تنفيذ قائمة من الأعمال ذات الأولوية والتي تُعد أساسية للوصول إلى مستوى تغذية أفضل خلال تنفيذ برنامج الأيام الحرجة الـ١٠٠٠ الأولى. ومع ذلك، ليس من الضروري أن تكون هذه الأعمال متوافقة مع واجبات خدمات الإرشاد الزراعي. فعلى سبيل المثال، من الأفضل ترك مهمة توفير مكملات فيتامين أ للأخصائيين الصحيين، بينما تندرج مسألة تنويع الإنتاج بما يناسب فرص التسويق واحتياجات الاستهلاك الأسري ضمن مسؤوليات خدمات الإرشاد الزراعي. في الوقت الذي يدخل فيه برنامج الأيام الحرجة مرحلته الثانية، نأمل أن يستفيد التنسيق فيما بين الوزارات من مزايا كل قطاع في التصدي للمسببات الرئيسية لسوء التغذية.

يتم حالياً في عام ٢٠١٧ توزيع نسخة جديدة من دليل التخطيط والموارد الخاص بمسؤولي خدمات الإرشاد الزراعي PREGEO على مسؤولي توسع المخيمات في جميع أنحاء زامبيا. وهذا الدليل هو بمثابة مورد يمكن لمسؤولي توسع المخيمات الرجوع إليه للحصول على معلومات حول الإنتاج الزراعي والتوسع التشاركي. كما يساعدهم في تخطيط الأنشطة اليومية ويوفر التوجيه للمشرفين في مراقبة ودعم خدمات الإرشاد الزراعي. وتشمل النسخة الجديدة رسائل خدمات الإرشاد الزراعي النهائية الحساسة للتغذية.

يواصل مشروع دمج الجندرة الاجتماعية والتغذية ضمن خدمات الإرشاد الزراعي العمل مع وزارة الزراعة وغيرها من أصحاب المصالح لتحديد الفرص المناسبة لتثقيف مسؤولي توسع المخيمات حول رسائل التغذية هذه. مع الحفاظ على الالتزام مع حركة توسيع نطاق التغذية SUN وبرنامج الأيام الحرجة MCDP، يأمل مشروع دمج الجندرة الاجتماعية والتغذية ضمن خدمات الإرشاد الزراعي توفير موارد إضافية لتعزيز الجهود الهادفة إلى تشجيع خدمات الإرشاد الزراعي الحساسة للتغذية في زامبيا. وقد تشمل هذه الفرص عقد تدريب ما قبل تنفيذ الخدمات لرفد الطاقم المستقبلي لخدمات الإرشاد الزراعي بالمعرفة الأساسية بموضوع التغذية فيما يتعلق بالسياق الذي سيعملون فيه، وكذلك توفير فرص تدريب أثناء تقديم الخدمات لبناء قدرات مزودي خدمات الإرشاد الزراعي الحاليين.

[1] للإطلاع على مجريات الاجتماع، أنظر
http://ingenaes.illinois.edu/zambia-nutrition-wksp

المراجع

مكتب الإحصاء المركزي ٢٠١٥.المسح الديمغرافي والصحي في زامبيا، ٢٠١٣-٢٠١٤.لوساكا، زامبيا: حكومة زامبيا.

منظمة الغذاء والزراعة/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/برنامج الغذاء العالمي ٢٠١٥. وضع انعدام الأمن الغذائي في العالم. روما، إيطاليا: منظمة الأغذية والزراعة.

استمعوا إلى لقاء مع الكتّاب على قناة بودكاست «شبكة التغذية في الطوارئ» ENN
http://www.ennonline.net/mediahub/nutritionsensitiveagzambia

وضع تقييمات لاحتياجات تطوير قدرات قطاع الزراعة فيما يتعلق بالتغذية في إثيوبيا

ووركيتشو جاتينو (فوق) هو خبير في التنمية الزراعية والريفية ويقود الفريق الاجتماعي والاقتصادي التابع لمنظمة الغذاء والزراعة في إثيوبيا ويعمل على تنسيق الأنشطة متعددة القطاعات والمشتركة مع الأمم المتحدة في مجالات التغذية والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية.

تشارلوت دوفور (أسفل) هي مسؤولة التغذية في قسم أنظمة التغذية والغذاء التابع لمنظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وهي متخصصة في الزراعة الحساسة للتغذية والأنظمة الغذائية.

خلفية عامة

تعزز الالتزام السياسي المميز لحكومة إثيوبيا من خلال إعلان سيغوتا والاستراتيجية الوطنية للتغذية (٢٠٠٨) والبرنامج الوطني للتغذية. وقد أكدت وزارة الزراعة والموارد الطبيعية التزامها من خلال توحيد عمل التغذية في برامج رئيسية مثل برنامج النمو الزراعي ٢ (AGP-٢) وبرنامج شبكة الأمان الإنتاجية الرابع (PSNP-٤) وتبني الخطة الاستراتيجية للزراعة الحساسة للتغذية للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢١ (NSASP). وقد تم تصميم الخطة الاستراتيجية للزراعة الحساسة للتغذية من خلال إجراء مشاورات مع العديد من أصحاب المصالح. وهي تنطوي على الأهداف الرئيسية التالية: زيادة مستوى الإنتاج؛ وحصول جميع الناس وفي كافة الأوقات على أغذية متنوعة وآمنة وغنية بالمغذيات من المصادر الحيوانية والنباتية واستهلاكها؛ وتعزيز صمود الفئات السكانية المستضعفة باستخدام برامج التحويل الاجتماعي؛ وتبني موضوع الجندرة الاجتماعية في الزراعة؛ وتعزيز التنسيق ما بين القطاعات المتعددة؛ وتحسين آلية مراقبة أثر الزراعة على التغذية.

يتطلب تطبيق الاستراتيجيات جهوداً حثيثة لتطوير قدرات الزراعة الحساسة للتغذية. لكن قدرات من؟ وللقيام بماذا؟ تستعرض هذه المقالة أهمية تقييمات احتياجات القدرات المؤسساتية وتقييمات احتياجات التعلم الفردي (أنظر المربع ١) واستخدام الطرق التشاركية كوسيلة فعالة لجمع المعلومات مع الوصول إلى إجماع على أولويات تطوير القدرات.

تعزيز القدرات للزراعة الحساسة للتغذية

غالباً ما تُفهم عملية بناء القدرات لقطاع الزراعة الحساسة للتغذية على أنها توفير تدريب حول التغذية للعاملين في مجال الإرشاد الزراعي. ومع ذلك، يحتاج قطاع الزراعة الحساسة للتغذية إلى مجموعة متنوعة من المهمات والمسؤوليات والمشاركة على عدة مستويات. وبالتالي فوض فريق العمل الفني الزراعي التابع لوزارة الزراعة والموارد الطبيعية منظمة الغذاء والزراعة - بدعم من المفوضية الأوروبية - لتطبيق تقييم لاحتياجات تطوير القدرات تمهيداً لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للزراعة الحساسة للتغذية.

استجابة لهذا الطلب، قامت منظمة الغذاء والزراعة ووزارة الزراعة والموارد الطبيعية بتنظيم ورش عمل تقييم احتياجات تطوير القدرات المؤسساتية على المستوى الفدرالي ومستوى الأقاليم[1] وكان لهذه الورش هدفان: ١) تحديد نقاط القوة والضعف في قدرات قطاع الزراعة الحساسة للتغذية، و٢) توفير التدريب حول المفاهيم الاساسية وطرق العمل في قطاع الزراعة الحساسة للتغذية.

وقد حضر ورش العمل مشاركون من وزارة الزراعة والموارد الطبيعية ووزارتي الثروة الحيوانية والسمكية، ووزارتي الصحة والتعليم، وشركاء التنمية، ومنظمات المجتمع المدني. وتم تنظيم ورش العمل على مرحلتين:

- أولاً، قام المشاركون بإعداد تمارين شجرة المشاكل والحلول لسوء التغذية حسب مجموعات كسب الرزق[2] (مزارعين من أصحاب المزارع الصغيرة: حضريين لا يملكون أرضاً؛ رعاة مستضعفين/فقراء والفقراء الحضريين) للوصول إلى فهم مشترك حول ما تعنيه الزراعة الحساسة للتغذية والأنظمة الغذائية وتحديد الأولويات التي تجعل الزراعة حساسة للتغذية لكل مجموعة من مجموعات كسب الرزق.
- ثانياً، قام المشاركون بتقييم القدرات المؤسساتية وبيئة التمكين للزراعة الحساسة للتغذية. وقد عمل المشاركون على شكل مجموعات لتحديد أصحاب المصالح الذين يشاركون، أو من المفترض أن يشاركوا، في الزراعة الحساسة للتغذية والتقييم النوعي لقدراتها من أجل:
  - بلورة ومراجعة سياسات الزراعة الحساسة للتغذية.
  - وضع وتنفيذ برامج الزراعة الحساسة للتغذية.
  - مراقبة النتائج.
  - التنسيق مع الأطراف الحكومية وغير الحكومية الناشطة في مجال التغذية.

استندت منهجية العمل على نهج تطوير قدرات منظمة الغذاء والزراعة[3] وشبكة الأمم المتحدة لرزمة توجيه تقييم قدرات التغذية التي طورتها حركة توسيع نطاق التغذية SUN[4]. وقد تضمنت ورش العمل وعروضاً

[1] المستويات الإدارية تشمل ما يلي: الاتحادي، والإقليم، والمنطقة، والمحافظة، والوحدة المحلية. ومن الأقاليم المشمولة أوروميا وأمهرة وتيغراي وأفار.

[2] استخدام منهجية منظمة الغذاء والزراعة «التوافق على مسببات سوء التغذية لاتخاذ إجراءات مشتركة»: www.fao.org/٣/a-i٣٥١٦e.pdf

[3] org/capacity-development/resources/fao-learning-material/learning-modules/en/

[4] شبكة منظومة الأمم المتحدة المعنية بحركة توسيع نطاق التغذية (UN Network for SUN)٢٠١٦. رزمة توجيه تقييم قدرات التغذية. متوفرة على موقع شبكة الأمم المتحدة المعنية بحركة توسيع نطاق التغذية UN SUN.

تقديمية حول مسوح احتياجات القدرات التي تنفذها حالياً جهات شريكة في إثيوبيا، وكذلك الدروس المستفادة من برامج تطوير قدرات برامج الزراعة الحساسة للتغذية القائمة.

من بين نقاط قوة القدرات التي حددها المشاركون هناك استراتيجية الزراعة الحساسة للتغذية التي وضعتها وزارة الزراعة والموارد الطبيعية، وفريق حالة التغذية، ومجموعة العمل الفنية TWG التي تدعم جعل التغذية مرتكزاً أساسياً في الزراعة. وتتخذ برامج رئيسية (مثل برنامج النمو الزراعي) خطوات فاعلة لوضع التغذية في صلب الأعمال الزراعية. وهناك قدرات داخل الدولة لجمع بيانات حول استهلاك الغذاء، وهو مؤشر رئيسي لبرامج الزراعة الحساسة للتغذية.

وقد حدد المشاركون المجالات العامة التالية كأولويات لتطوير القدرات:

- نشر الوعي وعقد التدريبات حول برامج الزراعة الحساسة للتغذية بين الطواقم على نطاق أوسع، سواءً على المستوى الفدرالي أو على مستوى المحافظات والأقاليم.
- تعزيز التنسيق فيما بين القطاعات المتعددة، خاصة على المستويات اللامركزية حيث يكون التواصل بين هيئات تنسيق البرامج الزراعية وهيئات تنسيق برامج التغذية محدوداً.
- مناصرة عالية المستوى لتعزيز الالتزام السياسي ببرامج الزراعة الحساسة للتغذية في جميع الوزارات المعنية (بما فيها وزارة الثروة الحيوانية والسمكية) وعلى جميع مستويات عملية اتخاذ القرار.
- تعزيز الهيكلية الحكومية الخاصة ببرامج الزراعة الحساسة للتغذية، وخاصة من خلال تعزيز صلاحية مستشاري التغذية في صنع القرارات وضمان تقديم دعم أكبر لبرامج التغذية في قطاع الثروة الحيوانية والسمكية.
- ضمان تناول قضية التغذية في أطر عمل السياسات الرئيسية المتعلقة بالغذاء والزراعة.
- مراقبة برامج الزراعة الحساسة للتغذية، وعلى وجه التحديد من خلال استخدام مؤشرات النظام الغذائي الفردي بشكل أكبر (مثل الحدّ الأدنى من النظام الغذائي الخاص بالمرأة) وتحقيق دمج أفضل بين البيانات الصحية والبيانات الزراعية.

تُستخدم نتائج ورش العمل لبلورة عملية تصميم وتنفيذ أنشطة تطوير قدرات أفضل تنسيقاً لبرامج الزراعة الحساسة للتغذية التي تقودها الحكومة وتحظى بدعم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية على المستوى الاتحادي ومستوى المحافظات في إثيوبيا.

تقييمات احتياجات التعلم: حالة العاملين في مجال الإرشاد الزراعي

ركز تقييم احتياجات القدرات التشاركي المبين أعلاه على القدرات المؤسساتية وبيئة التمكين، لكن من الهام أيضاً التركيز على الأفراد المسؤولين عن تنفيذ المهمات المحددة. ومن بين هؤلاء صنّاع السياسات والمستشارون ومصممو البرامج ومنفذوها وخبراء البيانات والعاملون في مجال الإرشاد الزراعي والمزارعون. ويتطلب تحقيق عملية تطوير قدرات فعّالة تحديد ما يمكن لهؤلاء القيام به لصالح البرامج الزراعية الحساسة للتغذية، وما الذي يحتاجون إلى معرفته ومعرفة كيفية أداء دورهم على أكمل وجه.

وقد جعلت وزارة الزراعة والموارد الطبيعية بالفعل من عملية تطوير قدرات العاملين في مجال الإرشاد الزراعي لصالح التغذية أولوية لها. وقامت بدعم من منظمة الغذاء والزراعة بتشكيل مجموعة العمل

الزاوية ١ التعريفات

يركز أي **تقييم لاحتياجات القدرات** عادة على الأبعاد الثلاثة لتطوير القدرات، وخاصة بيئة التمكين والمنظمات القوية. ويسعى هذا التقييم إلى تحديد نقاط القوة والضعف وسبل معالجة نقاط الضعف.

يركز أي **تقييم لاحتياجات التعلم** على البعد الفردي في تطوير القدرات من أجل التعرف على ملفات الأطراف المشاركة، وتحديد المهمات التي يجب عليهم القيام بها، وما يحتاجون إلى معرفته لأداء هذه المهمات.

الفنية التي تضم المنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية بهدف إعداد مواد تدريب مرجعية لهذه الفئة المستهدفة. وتبين الدروس المستفادة من التجارب الحالية في أفريقيا أن المواد التدريبية حول التغذية الخاصة بالعاملين في مجال الإرشاد الزراعي غالباً ما تستند إلى المواد المعدة لعاملي الصحة المجتمعية ولا تتم مواءمتها بما يتناسب مع المهام المنوطة بأطراف الإرشاد الزراعي ومع احتياجاتهم التعلمية، ما يؤدي إلى محدودية فهم واستخدام التدريبات. ولتجنب هذا الوضع، قامت مديرية الإرشاد الزراعي في وزارة الزراعة والموارد الطبيعية ومنظمة الغذاء والزراعة بتنفيذ تقييم احتياجات تعلم تشاركي.

وقد انطوت الخطوة الأولى على إعداد «تقرير حكومي» يصف فئات العاملين في مجال الإرشاد الزراعي[5]، واختصاصاتهم ومسؤولياتهم، والمهام المرتبطة بالتغذية التي قد يُطلب منهم القيام بها، والمعرفة والمهارات التي سيحتاجون إليها لتأدية هذه المهام. وقد تمت مناقشة نتائج التقرير الحكومي في ورشة عمل ضمّت أصحاب مصالح متعددين في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، حيث قام المشاركون بتحديد احتياجات التعلم المشتركة والخاصة لكل فئة من فئات العاملين في مجال الإرشاد الزراعي. اشتملت احتياجات المعرفة الرئيسية على: أنواع ومسببات وتبعات سوء التغذية؛ مسارات الأثر بين الزراعة/الثروة الحيوانية/الثروة السمكية والتغذية؛ والأنظمة الغذائية الصحية والقيمة التغذوية للأطعمة؛ وأدوار الجندرة الاجتماعية والتغذية؛ وأدوار القطاعات المختلفة في التغذية. واشتملت احتياجات المهارات الرئيسية على تحليل مسببات سوء التغذية على المستوى المحلي؛ وتحسين مستوى إنتاج ومعالجة الأطعمة التغذوية (بما فيها منتجات الفواكه والخضروات والماشية والأسماك)؛ وحملات تغيير السلوك؛ والعمل مع فرق متعددة الاختصاصات. وتشكل النتائج أساساً لمنهج شامل يمكن مواءمته حسب احتياجات الأطراف الفاعلة في مجال الإرشاد الزراعي، والذي يوجه عملية إعداد المواد التدريبية التي تعتمدها وزارة الزراعة والموارد الطبيعية.

الدروس المستفادة

إن ضمان نجاح عملية تطوير القدرات في البرامج الزراعية الحساسة للتغذية يتطلب مواءمة التدريبات والدعم المقدم بما يتناسب مع احتياجات الأخصائيين الزراعيين المشاركين في هذه البرامج. تتطلب طرق تنفيذ تقييم احتياجات تطوير القدرات التشاركي وتقييمات احتياجات التعلم التزاماً على المدى الطويل، لكنها تبقى طرقاً فعالة في ضمان

[5] كانت فئات العاملين في مجال الإرشاد الزراعي على النحو التالي: المحاصيل، والثروة الحيوانية، والموارد الطبيعية، وخبراء تنسيق الجمعيات التعاونية المعنية بصحة الحيوانات والمزارعين، ورئيس وحدة العاملين في التطوير الزراعي.

الاستهداف الاستراتيجي لجهود تطوير القدرات وبلورة رؤية مشتركة وتحديد أولويات مشتركة تمكّن الشركاء من تنسيق جهودهم الرامية إلى توسيع نطاق البرامج الزراعية الحساسة للتغذية.

تمثلت أبرز التحديات التي تمت مواجهتها في التجربة الإثيوبية في الوقت اللازم لمواءمة موارد المساندة المالية والفنية المطلوبة ومدى مشاركة كافة أصحاب المصالح، إضافة إلى الإرهاق الذي صاحب عمليات التشاور المتعددة، والحاجة إلى الإبقاء على التواصل بعد انتهاء ورش العمل. لكن من خلال تقييمات ورشة العمل، أكد المشاركون على أن التمرين كان وثيق الصلة وفعّالاً. ومن بين عوامل النجاح الرئيسية القيادة الحكومية القوية التي تجلت في هذه العملية واستعداد وحماسة الشركاء على العمل معاً وتشارك المعرفة والموارد والخبرات.

شكر وتقدير: هذه المقالة والعملية التي تصفها هي حصيلة جهد جماعي أسهم فيه بشكل رئيسي كل من سالي بيرمان (مسؤولة قسم تطوير القدرات، المقرّ الرئيسي لمنظمة الغذاء والزراعة)، وروبيرت فانغو (مستشار التغذية، منظمة الغذاء والزراعة في إثيوبيا)، وطارق كاسايي (مستشار التغذية، منظمة الغذاء والزراعة في إثيوبيا) وضياء ساناو (مسؤول التغذية، منظمة الغذاء والزراعة في شرق أفريقيا).

المراجع

منظمة الغذاء والزراعة، ٢٠١٧: دمج التغذية في خدمات الإرشاد الزراعي في أفريقيا - مراجعة مكتبية لدراسات حالة في الدولة، المواد التدريبية السابقة لتنفيذ الخدمات وأثناء التنفيذ www.fao.org/3/a-i6891e.pdf

المناصرة من أجل التغذية في غرب أفريقيا: دور تحالفات منظمات المجتمع المدني مع حركة توسيع نطاق التغذية SUN

جوديث كابوري (إلى اليسار) هي مسؤولة المناصرة في المكتب الإقليمي لمنظمة العمل ضد الجوع ACF. وكانت قد عملت قبل ذلك لمدة تسع سنوات في وزارة الصحة في بوركينا فاسو، وفي مجال البث الإذاعي لمدة ست سنوات.

لورا سيرا (إلى اليمين) تعمل مسؤولة المناصرة في المكتب الإقليمي لمنظمة العمل ضد الجوع منذ عام ٢٠١٦. وكانت قد عملت قبل ذلك لمدة أربع سنوات لدى السفارة الفرنسية في مدينة نيويورك حيث اشتغلت في مجال قضايا التنمية المستدامة.

المقدمة

تعتبر المناصرة ركيزة أساسية في مكافحة سوء التغذية في غرب أفريقيا. في عام ٢٠١٢، قررت منظمة العمل ضد الجوع الاستثمار على المستوى الإقليمي في بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني وتشارك المعرفة والخبرات من خلال تنفيذ مشروع لمدة ثلاث سنوات رشح مناصرين للتغذية من مؤسسات المجتمع المدني المحلي في ١٢ دولة (بوركينا فاسو، وتشاد، وغينيا، وساحل العاج، وليبيريا، ومدغشقر، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون). وتمثل دورهم في حشد أصحاب المصالح من أجل تأسيس تحالف بين مؤسسات المجتمع المدني وحركة توسيع نطاق التغذية في الدول التي لم يكن يوجد فيها تحالف مماثل، ووضع وتنفيذ خطط مناصرة محلية، والتأثير في سياسات التغذية، وتشارك التجارب والخبرات، والمشاركة في زيارات تبادل التعلم بين الدول.

فعاليات المناصرة

لقد تم تنظيم عدد من الفعاليات الرئيسية على مدى سنوات المشروع الثلاث. ومن بين هذه الفعاليات، تم عقد تدريب على المناصرة لـ٢٥ عضواً من تحالف مؤسسات المجتمع المدني من غرب أفريقيا في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٣. وقد شكل هذا التدريب انطلاقة سلسلة من ورش العمل الإقليمية السنوية على مدار أسبوع لكل ورشة خلال الأعوام من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧. وقد هدفت ورش العمل هذه إلى تعزيز قدرات أعضاء تحالف مؤسسات المجتمع المدني من خلال تبادل المعرفة والخبرات وتخطيط أنشطة المناصرة المشتركة. ورش العمل هذه أثارت نقاشات حول بناء القدرات على المستوى الإقليمي، وسلطت الضوء على قيمة المناصرة بين القطاعات المتعددة، وبحثت سبل دمج أهداف التغذية ضمن القطاعات ذات العلاقة، كالزراعة والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة.

تشارك تجارب المناصرة

شكلت ورش عمل المناصرة فرصة لتحالف مؤسسات المجتمع المدني لمناقشة كيفية مواءمة جهود المناصرة التي يبذلونها مع الخطط الوطنية وكيفية بناء علاقات عمل ناجحة مع منسقي الاتصال الحكوميين لدى حركة توسيع نطاق التغذية ومنصات أصحاب المصالح المتعددين. وأثناء سير المشروع، ناقش المشاركون المنهجيات والأدوات المستخدمة في التأثير على وضع السياسات العامة في القطاعات المتعددة ومناصرة تخصيص الموازنات، إضافة إلى تشارك الخبرات والتجارب وأفضل الممارسات - بما فيها المشاركة مع البرلمانيين ووسائل الإعلام - وكذلك استعراض التحديات المشتركة التي يواجهها تحالف مؤسسات المجتمع المدني مع حركة توسيع نطاق التغذية. فعلى سبيل المثال، عرضت دولة مالي تجربتها في تأسيس شبكة من البرلمانيين لمناصرة قضية التغذية، وهي شبكة فاعلة منذ عام ٢٠١٥. وقدمت كل من سيراليون وبوركينا فاسو والسنغال وموريتانيا

أمثلة على التأثير على حكوماتها لزيادة مخصصات الموازنة لقضية التغذية مع تحديد بند معين لها في الموازنة.

ومن تجارب المناصرة الأخرى:

- دعم تبنّي التشريعات ذات الصلة في غينيا كوناكري، مثل المدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل حليب الأم[2]؛
- مناصرة زيادة الاستثمار في الأنشطة الزراعية الحساسة للتغذية في السنغال.
- تشجيع استخدام الأغذية المحلية لتغذية صغار الأطفال في موريتانيا.
- رفع مستوى الوعي حول التغذية بين الحكومات والشركاء والمجتمعات في ولايات يوبي وجيغاوة في نيجيريا.
- دعم دمج قضية التغذية في منهج التدريب الطبي لطلبة الطب في جامعة مالي.
- رفع مستوى تنسيق مؤسسات المجتمع المدني وتنفيذ أنشطة مناصرة منتظمة في النيجر.
- تأسيس منصة لتحالف مؤسسات المجتمع المدني مع حركة توسيع نطاق التغذية في ليبيريا وبوركينا فاسو.

ورشة العمل الإقليمية في داكار

اجتمع ممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني من ١٢ دولة تنشط فيها حركة توسيع نطاق التغذية SUN خلال ورشة عمل عُقدت على مدار أربعة أيام في داكار بالسنغال في شهر مارس/آذار ٢٠١٧. وقد هدفت ورشة العمل هذه إلى تعزيز قدرات المشاركين على تحليل السياسة العامة والتأثير عليها ومراقبتها، وكذلك استكشاف عدة مجالات مفاهيمية للمناصرة. وقد تم توفير دعم من خبراء في مجال المناصرة، ما أتاح الفرصة أمام تشارك الخبرات والتعلم من التجارب باستخدام حقيبة أدوات المناصرة التي أعدتها منظمة العمل ضد الجوع[3] وغيرها من الأدوات، مثل أدوات المناصرة RESULTS. التدريب استطاع أن يجمع بين التعلم النظري والتطبيق العملي باستخدام دراسات الحالة، وتنفيذ تمارين جماعية وفردية ولعب أدوار. واتبعت ورشة العمل المنهج الشمولي المتمثل في التخطيط المشترك للمناصرة واشتملت على التخطيط والتحليل ووضع الغايات وتحديد المواد اللازمة للوصول إلى جميع الفئات المستهدفة. وساعدت النقاشات التي دارت حول سياسات التغذية ضمن القطاعات المتعددة المناصرين أيضاً على فهم مدى قوة المناصرة القائمة على الأدلة، ورأى المشاركون في الاتصال والتواصل مجالاً رئيسياً لتحقيق مزيد من التطوير.

وأخيراً، خلال ورشة العمل تم التحضير لعقد ورشة عمل إقليمية مشتركة حول المناصرة لتحالف مؤسسات المجتمع المدني مع حركة توسيع نطاق التغذية في غرب أفريقيا بحيث تكون أهدافها على النحو التالي:

- تحسين مستوى المساءلة الحكومية للوفاء بالالتزامات السياسية والتمويلية تجاه التغذية.
- تحسين مستوى التمويل الخاص بالتغذية في غرب أفريقيا من خلال تمويل السياسات الوطنية للتغذية والسياسات القطاعية التي تسهم في هذا المجال.
- بلورة وتطبيق ومراقبة سياسات عامة يتم وضعها بتأثير من المجتمع المدني لصالح التغذية.
- وتعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني في غرب أفريقيا ليكون صوتاً واحداً وموحداً.

ولكل هدف رئيسي، تم تحديد أنشطة مناصرة مشتركة معينة سيتم تنفيذها من قبل شبكة العمل خلال العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨. وهذا يشمل

بناء شبكة مناصرين للتغذية من المجتمع المدني في غرب أفريقيا

تتشكل شبكة مناصري التغذية[1] من أعضاء رفيعي المستوى في منظمات المجتمع المدني ومن خبراء في مجال التغذية/المناصرة في منظمة العمل ضد الجوع. وانطلاقاً من قدراتهم في مجال التغذية والمناصرة، عقد هؤلاء الخبراء شراكة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية وتحالف منظمات المجتمع المدني بهدف العمل على تحسين وضع التغذية على المستويين الوطني والإقليمي.

وثائق مناصرة مشتركة لفرص معينة مثل اجتماعات البنك الدولي أو منتديات المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية (إكواس)، ومناصرة مفاهيمية حول أهداف التنمية المستدامة لعرضها على البرلمانيين أو لوضع خطط وطنية للزراعة، وكذلك تنظيم زيارات بين الدول وتقديم إسهامات أثناء التجمع العالمي لحركة توسيع نطاق التغذية.

التحديات والخطوات اللاحقة

خلال هذا التجمع، عملت مؤسسات تحالف المجتمع المدني وحركة توسيع نطاق التغذية معاً للتغلب على التحديات المشتركة التي واجهتها. وهذه التحديات تشمل صعوبات الحصول على المعلومات المتعلقة بميزانيات برامج التغذية ومراقبة مدى التقيد بالالتزامات السياسية (مثل التزامات التغذية من أجل النمو) التي تلتزم بها الحكومات والجهات المانحة الدولية؛ والحفاظ على مستوى تنسيق جيد بين الأطراف المشاركة وعلى العلاقات مع الحكومات لإحراز تقدم معاً؛ والمشاكل التي تمت مواجهتها أثناء العمل في الاتحاد؛ وأهمية وجود تواصل واضح وتحديد أدوار ومسؤوليات محددة. وما زال نقص التمويل واحد من التحدّيات الرئيسية وكذلك عدم توفر الدعم المالي لتحالف مؤسسات المجتمع المدني مع حركة توسيع نطاق التغذية. ولا يمكن لأي تنسيق واجتماعات إقليمية كورشة العمل هذه الاستمرار دون وجود دعم مستدام لها. الخطوات اللاحقة التي سيقوم تحالف مؤسسات المجتمع المدني وحركة توسيع نطاق التغذية باتخاذها في منطقة غرب أفريقيا هي:

- المناصرة مع الجهات المانحة لتمويل التحالف الوطني لمؤسسات المجتمع المدني وحركة توسيع نطاق التغذية من أجل تعزيز التغذية على مستوى الدولة.
- تنفيذ الأنشطة المشمولة في خطة عمل المناصرة الإقليمية المشتركة.
- إنتاج ونشر نشرات تعريفية وأدوات مناصرة.
- الاستمرار في تبادل قصص نجاح المناصرة.
- ومواصلة تنظيم ورش العمل الإقليمية سنوياً.

ملاحظة: خطة عمل المناصرة الإقليمية متوفرة عند الطلب لدى المكتب الإقليمي لمنظمة العمل ضد الجوع في منطقة غرب أفريقيا. عنوان البريد الإلكتروني: lserra@wa.acfspain.org

---

[1] www.actioncontrelafaim.org/en/node/79678

[2] المدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل حليب الأم (منظمة الصحة العالمية، ١٩٨١) وقرارات جمعية الصحة العالمية اللاحقة ذات الصلة (المدونة). http:// ibfan.org/the-full-code

[3] www.actioncontrelafaim.org/fr/actualites/publications

تعزيز قدرات التغذية في كينيا: وضع إطار عمل جديد

(من اليمين إلى اليسار) **فريدا موتي** مديرة برامج التغذية لدى الهيئة الطبية الدولية IMC، بعثة كينيا. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الغذاء والتغذية من جامعة Eastern Africa Baraton.

إيريني ماغوري موغو مسؤولة تطوير قدرات التغذية الوطنية لدى الهيئة الطبية الدولية، وتتمع بخبرة ثماني سنوات في مجال برامج التغذية العامة. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الغذاء والتغذية والغذائيات من جامعة إيجرتون.

كارولين كاثياري منسقة تطوير قدرات التغذية لدى وزارة الصحة في كينيا. وهي منسقة مجموعة العمل الفنية لبناء القدرات وحاصلة على درجة الماجستير في الغذاء والتغذية والغذائيات.

أوليفيا أغوتو تعمل كمسؤولة تغذية لدى اليونيسف في كينيا منذ عام ٢٠٠٩. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الغذاء والتغذية والغذائيات من جامعة إيجرتون.

لوسي ماينا جاثيغي مسؤولة التغذية لدى مكتب اليونيسف في كينيا، ومتخصصة في أنظمة المعلومات. وهي حاصلة على درجة الماجستير في الأوبئة التطبيقية ودرجة البكالوريوس في الغذاء والتغذية والغذائيات.

ملاحظة المؤلف: تعبر آراء كل من أوليفيا أغوتو ولوسي ماينا جاثيغي الواردة في هذه المقالة عن وجهات نظرهن الشخصية ولا تعبر عن وجهة نظر اليونيسف.

المقدمة

لقد قطعت كينيا شوطاً طويلاً في مجال تحسين وضع التغذية، وخاصة خلال الأعوام من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٤. شهدت هذه الفترة انخفاضاً في نسبة التقزّم بين الأطفال دون سنّ الخامسة من ٣٥٪ إلى ٢٦٪، وانخفاضاً في نسبة انتشار الهُزال من ٧٪ إلى ٤٪، وانخفاضاً في نسبة نقص الوزن من ١٦٪ إلى ١١٪. بينما تضاعفت نسبة الرضاعة الطبيعية الحصرية بين الرضّع في عمر ٠ إلى ٦ أشهر من ٣٢٪ إلى ٦١٪[1]. وبقيت نسبة السمنة في مرحلة الطفولة عند ٥٪. وقد أعلن تقرير التغذية العالمي لعام ٢٠١٥ أن كينيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تسير على المسار الصحيح نحو تحقيق غايات جمعية الصحة العالمية فيما يتعلق بتغذية الأمهات والأطفال[2]. وتعزيز هذا الإنجاز يتطلب وضع استراتيجيات متنوعة، ومن بينها تعزيز القدرات لصالح التغذية على جميع المستويات.

الحاجة إلى وجود إطار عمل لتطوير قدرات قطاع التغذية في كينيا KNCDF

تطوير القدرات هي العملية التي يمكن من خلالها للأفراد والمجموعات والمنظمات والمجتمعات رفع مستوى تنظيم أنظمتها ومواردها ومعارفها. ويتجلى هذا الأمر في قدرتها على المستوى الفردي أو الجماعي على أداء الوظائف المنوطة بها وحلّ المشاكل التي تواجهها من أجل تحقيق وتعزيز أهداف التنمية. وقد حدّت فجوات القدرات على مستوى نظام ومؤسسات وفريق عمل التغذية من تنفيذ برامج التغذية على نطاق واسع ومن قدرة المجتمعات على طلب الخدمات لعدة عقود في كينيا.

وقبل وضع إطار عمل تطوير قدرات قطاع التغذية في كينيا، لم تكن لدى هذا القطاع تدخلات خاصة بالتغذية وطريقة قياسية وموحدة وشمولية للتعامل مع مسألة قدرات قطاع التغذية على تنفيذ البرنامج المقصود. وقد ركزت جهود تطوير القدرات بشكل كبير على تعريف تدريب العاملين الصحيين حسب كل حالة من أجل تنفيذ التدخلات الخاصة بالتغذية، مثل علاج سوء التغذية الحاد الشديد. في عام ٢٠١٢، أصبحت كينيا عضواً في حركة توسيع نطاق التغذية SUN. ومنذ ذلك الوقت وهي تشارك ضمن شبكات هذه الحركة في التصدي لمسألة سوء التغذية ومناصرة وضع برامج تغذية متعددة القطاعات. ما أفضى بها إلى إعادة التفكير في استراتيجيتها لبناء قدرات قطاع التغذية في الدولة وإجراء مراجعة معمقة لأنظمة التغذية والمنظمات والقدرات الفنية، وكذلك في قدرة المجتمعات على المطالبة بحقوقها والحصول على خدمات التغذية.

عملية وضع إطار العمل

تم وضع إطار عمل تطوير قدرات قطاع التغذية في كينيا من خلال مجموعة عمل تطوير القدرات CDWG تحت قيادة وزارة الصحة بوصفها الأمانة العامة له (من خلال وحدة التغذية والغذائيات) وبمشاركة أصحاب المصالح، وهي: الوزارات المعنية (الزراعة، والمياه، والتعليم)؛ والهيئة التنظيمية (المعهد الكيني للمغذيات والغذائيات KNDI)؛ واليونيسف (المدخلات الفنية والمالية)؛ والشركاء المنفذين (الهيئة الطبية الدولية بوصفها رئيس مجموعة عمل تطوير القدرات الوطنية)؛ وبمساهمة فنية من المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها منظمة العمل ضد الجوع، ومؤسسة إنقاذ الطفل، ومنظمة

[1] المسح الديمغرافي الصحي في كينيا، ٢٠١٤.

[2] ملف التغذية في الدولة ضمن تقرير التغذية العالمي ٢٠١٥: كينيا. واشنطن العاصمة، http://ebrary.ifpri.org/utils/getfile/collection/p15738coll2/id/129819/filename/130030.pdf

Concern Worldwide، ومؤسسة هيلين كيلر الدولية، وممثلين عن الوسط الأكاديمي. وكان يتم عقد اجتماعات دورية لمجموعة العمل على المستوى الوطني، مع مشاركة حثيثة من قبل أصحاب المصالح من الدول (لدى كينيا نظام حكومي بسلطات منقولة) عبر ورش العمل التي عُقدت على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات.

الاختبار السابق على مستوى المقاطعة

قامت وزارة الصحة (الحكومة الوطنية وحكومة مقاطعة كيليفي)، بدعم من الهيئة الطبية الدولية واليونيسف، بتنفيذ اختبار سابق على إطار عمل تطوير قدرات قطاع التغذية في كينيا ودليلها التشغيلي وأدواتها في مقاطعة كيليفي في عام ٢٠١٦. وكذلك تم تشكيل فريق أساسي من مدراء البرامج الصحية في المقاطعة CHMT مكوّن من ثلاثة مدراء في مقاطعة كيليفي لقيادة هذه العملية، والتي انطوت على جمع البيانات وإجراء مقابلات مع المبلّغين الرئيسيين. واشتملت النتائج على ما يلي:

قدرات النظام: قامت حكومة مقاطعة كيليفي بإعداد وثائق التخطيط والمصادقة عليها، وقد اشتملت على خطة تطوير متكاملة للمقاطعة CIDP، وخطة استراتيجية لقطاع الصحة في المقاطعة CHSSP، وخطة عمل التغذية في المقاطعة CNAP، مع أنه لم يتم دائماً تنفيذ الأنشطة الصحية وأنشطة التغذية على النحو المنصوص عليه بسبب محدودية الميزانيات.

السياسات: كان هناك بعض السياسات الوطنية الرئيسية المطبقة في المقاطعة، مثل سياسات تدعيم الغذاء الإلزامي والمدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل حليب الأم. وكان هناك تزايد في التعزيز على مستوى المقاطعة. اشتملت القوانين التي من المفترض أن يتم سنّها على مستوى المقاطعة على قانون للصحة وقانون لصحة الأم والطفل، لكن هناك افتقار لأية إرشادات تغذية رئيسية على مستوى المرافق.

القدرات المؤسساتية: كانت هناك أدوات إبلاغ قيد التطبيق في المرافق التي تم أخذ عينات منها، بما فيها عدة منتديات/أنظمة تناولت جودة البيانات والأداء. وكان قد تم دمج مسألة التغذية في معظم هذه الأنظمة. ومع ذلك، لم يكن يتم عقد المنتديات بشكل منتظم.

القدرات الفنية: كان عدد أخصائيي التغذية ما زال دون المستوى المطلوب، على الرغم من الجهود التي بذلتها المقاطعة لتوظيف المزيد منهم. تركّزت معظم التدريبات المخصصة للعاملين في مجال التغذية بشكل أساسي على التدخلات الخاصة السارية، مع إهمال المسائل الناشئة الأخرى مثل الأمراض غير السارية. وقد عبر العاملون في مجال التغذية عن الحاجة إلى برامج تطوير قدرات إضافية من أجل تمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة لتقديم خدمات التغذية.

القدرات المجتمعية: تم تأسيس ٧٨ وحدة مجتمعية فقط في المقاطعة - ٧٤ منها قيد العمل، في حين أن العدد الموصى به هو ٢٥٦ وحدة. تم تدريب بعض متطوعي الصحة المجتمعية على نموذج الصحة المجتمعية الأساسي، لكن لم يتم تدريب أيّ من متطوعي الصحة المجتمعية على النموذج القياسي للتغذية الصحية المجتمعية. مع أن استراتيجية الصحة المجتمعية هي استراتيجية تشغيلية، إلا أن نظام الإحالة لم يكن فعالاً.

وقد ركزت النتائج، والتي تم توزيعها ونشرها خلال اجتماع عُقد ليوم واحد مع أصحاب المصالح في قطاع التغذية، على ضرورة أن يقود مدراء البرامج الصحية في المقاطعة جميع أصحاب المصالح في وضع أولويات التنفيذ ومعالجة الفجوات التي تم تحديدها. وينص الدليل التشغيلي لإطار عمل تطوير قدرات قطاع التغذية في كينيا على تنفيذ تقييمات للقدرات كل سنتين ونصف بما يتيح تنفيذ ومراقبة مبادرات تطوير

برنامج الغذاء العالمي/ زين سكاربود

امرأتان ترضعان طفليهما رضاعة طبيعية في إحدى العيادات في كينيا

القدرات، والاسترشاد بالفجوات وعمليات المتابعة التي أقرتها الدول نفسها من خلال تقييم القدرات.

لقد لعب الاختبار السابق في مقاطعة كيليفي دوراً حيوياً في بلورة النسخة النهائية من دليل التشغيل لإطار عمل تطوير قدرات قطاع التغذية في كينيا وتعزيز قدرات قطاع التغذية[3]. وقد قدمت مجموعة عمل تطوير القدرات الدعم لست دول أخرى في تنفيذ النشاط ذاته.

إن تنفيذ تقييم للقدرات هو مسألة حساسة للموارد من حيث الموارد الفنية والبشرية والمالية حيث بلغت تكلفة تقييم واحد حوالي ١٢,٠٠٠ دولار أمريكي، مع أن التكاليف تتفاوت من مقاطعة لأخرى. يبذل قطاع التغذية جهود مناصرة للضغط على الحكومة (الوطنية وحكومة المقاطعة) لتضمين هذا النشاط في خطط عملها السنوية تحت بنود الصحة والتغذية في الميزانية، على الرغم من أنه قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من التمويل من الجهات المانحة.

الدروس المستفادة

- يجب إشراك كافة أصحاب المصالح (على مستوى المقاطعة وعلى المستوى الوطني على حدٍ سواء) في كامل عملية تقييم القدرات بحيث تعمل الحكومة الوطنية على تولي عملية التوجيه الكلية.
- يجب أن تأخذ المقاطعة زمام الأمور في هذه العملية، ما سيمكنها من فهم قضاياها بشكل أفضل والتعرف على الفجوات والبحث عن حلول لها على المستوى المحلي. ويجب أن يضطلع الفريق الأساسي لمدراء البرامج الصحية في المقاطعة بالدور الرئيسي في تنفيذ التقييمات وتقديم التوجيه والقيادة في عملية تنفيذ خطط العمل التي يتم وضعها.
- هناك ضرورة لمواصلة جهود المناصرة من أجل ضمان تخصيص الموازنات لهذه العملية (وللتغذية بشكل عام) في خطط عمل سنوية للمقاطعة بسبب التنافس بين الأنشطة على مستوى المقاطعة.
- تقدر الوزارات المعنية دورها في قطاع التغذية أكثر عندما تفهم الفجوات التي يتم الكشف عنها في هذه العملية. وحالياً، تتمحور التقييمات حول القضايا الخاصة بالتغذية، لكن قد تفكر الوزارات المعنية مستقبلاً في تضمين أعمال حساسة للتغذية.
- وتعكس إرشادات تطوير القدرات خارطة طريق واضحة لكيفية التصدي لمسائل تطوير القدرات في قطاع التغذية. ومع ذلك، ما زالت مسألة توفير مخصصات في الموازنة لتنفيذ التغييرات الموصى بها تشكل تحدياً رئيسياً في هذا الصدد.

[3] مع أنه لم يتم إصدار نسخة نهائية من كلا الوثيقتين وما زالتا عبارة عن مسودة، إلا أنهما قيد الاستخدام، عنوان البريد الإلكتروني: fmutea@internationalmedicalcorps.org

بلورة السياسة الوطنية للغذاء والتغذية في نيجيريا

قامت **أمباركا يوسوفين**، وهي أخصائية إدارة المعرفة الإقليمية ضمن شبكة التغذية في الطوارئ ENN في منطقة غرب أفريقيا، بإجراء مقابلة مع روزيلين غابرييل، نائبة مدير قسم الغذاء والتغذية، وزارة المالية والتخطيط الوطني، حول عملية بلورة السياسة الوطنية للغذاء والتغذية في نيجيريا.

تعمل **روزيلين غابرييل** في مجال التغذية منذ ٣٠ عاماً على المستوى الوطني، وقامت بالإشراف على عملية وضع البرامج على مستوى الولاية في مجال الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحادّ CMAM ومراقبتها، ونفذت برامج مناصرة على المستوى المجتمعي لزيادة المعرفة والفهم حول التغذية. وهي حاصلة على درجة الماجستير في الصحة العامة.

خلفية عامة

مع أن نيجيريا تتميز بوفرة الموارد الطبيعية والبشرية، إلا أن الفقر واسع الانتشار فيها. والأطفال في الأسر الأفقر أكثر عرضة أربعة أضعاف لسوء التغذية من أقرانهم في الأسر الأغنى، وعدد الأطفال دون سنّ الخامسة الذين يعانون من التقزّم هو الأعلى في نيجيريا (قصر الطول بالنسبة للعمر) مقارنة مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، إضافة إلى انتشار الهُزال فيها بمستويات عالية (أنظر المربع ١). وكما هو الحال في الدول متدنية ومتوسطة الدخل، تعاني نيجيريا أيضاً من العبء المزدوج لسوء التغذية، إذ تقترن حالات سوء التغذية بالوزن الزائد/السُمنة على مستوى الأسر والمستوى المجتمعي على حدٍ سواء.

واستجابة إلى الحاجة الماسة لتوسيع نطاق تدخلات التغذية ذات الأثر العالي والتكلفة المقبولة، تبنت نيجيريا في شهر أبريل/نيسان عام ٢٠١٦ سياسة وطنية جديدة للغذاء والتغذية والتي تعبر عن القضايا الناشئة كأهمية الأيام الـ١٠٠٠ الأولى من حياة الأم والطفل بعد الولادة والطفرة في انتشار الأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي. لقد كانت بلورة السياسة الجديدة عملية ماراثونية. وانطوت على مشاركة العديد من أصحاب المصالح (بما فيها وزارة الصحة ومكاتب التغذية في الولايات) وقادتها وزارة المالية والتخطيط الوطني وحظيت بدعم من شركاء التنمية والأطراف غير الحكومية.

ولاقت السياسة الوطنية للغذاء والتغذية الجديدة ترحيباً واسعاً بفضل غاياتها الذكية (المحددة والقابلة للقياس والواقعية والمعاصرة والمحدودة بزمن معين) وقدرتها على خفض التقزّم والهُزال، وتم تقدير تكلفتها وتحديد مخصصات الموارد الحالية وحشد الموارد لها.

١. تعتبر السياسة الجديدة إنجازاً هاماً جداً. كيف تبلورت؟

تشكل الدافع وراء مراجعة السياسة من نتائج المسح الديمغرافي الصحي الذي نُفذ عام ٢٠١٣ وكشف عن وجود مستويات عالية من حالات الهُزال حيث وصلت نسبتها إلى حوالي ١٨٪، ومستويات عالية من التقزّم، وحالات نقص في مغذيات دقيقة معينة مثل فيتامين أ وفقر الدم ونقص اليود. وعليه، قامت وزارة المالية والتخطيط الوطني بتشكيل لجنة بالتعاون مع أصحاب المصالح لمراجعة سياسة التغذية السابقة التي وُضعت عام ٢٠٠١، والتي شكلت مسودة أولية للسياسة الجديدة. وكانت تلك السياسة الأصلية لا تناسب الحاضر بسبب ضعف التنفيذ وعدم توفر التمويل الكافي وعدم فعالية التنسيق. كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار المبادرات الناشئة، وتحديداً ولادة حركة توسيع نطاق التغذية SUN، التي انضمت إليها نيجيريا عام ٢٠١١، وانتشار الأمراض غير السارية ومفهوم الأيام الـ١٠٠٠ الحرجة الأولى من حياة الأم والطفل بعد الولادة.

وقد تم تنظيم ثلاث فئات من الاجتماعات لضمان أكبر قدر من ملكية البرامج: اجتماعات على مستوى الولايات في الأقاليم الثلاثة في الدولة (الجنوب والشرق والشمال)؛ والاجتماعات الفنية على المستوى الوطني؛ واجتماعات التحقق مع المفوضين الوطنيين. وقامت سيدة البلاد الأولى بالإعلان عن إطلاق هذه السياسة، ما عبّر عن الالتزام بها على أعلى المستويات، وعملت الولايات النيجيرية الـ٣٦ على «مواءمة» سياسة التغذية حسب السياق المحلي للولايات. وبالتالي، توسعت كل ولاية في بلورة خطة عمل خاصة بها مستمدة من هذه السياسة.

٢. هل سعيتم إلى الحصول على توجيه خارجي أو استخدام أمثلة من دول أخرى لتطوير السياسة؟

لقد تم إشراك العديد من الشركاء، بما فيهم مديريات ووكالات الوزارات، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الأكاديمية، إلخ. ما رفد هذه العملية بالمعرفة والخبرات. كما تم توفير المساندة الفنية من قبل اليونيسف من خلال توظيف المستشارين الذين قدموا الدعم الفني والخبرات للمشاورات الإقليمية والوطنية مع أصحاب المصالح، وبلورة المسودات المختلفة، وتضمين التعليقات والملاحظات التي قدمها مختلف المشاركين.

٣. ما هي الأولويات الرئيسية لسياسة الغذاء والتغذية النيجيرية؟

يتمثل الهدف من السياسة الوطنية النيجيرية للغذاء والتغذية في الوصول إلى الوضع الأمثل في قطاع التغذية لجميع المواطنين النيجيريين بحلول عام ٢٠٢٤، مع تركيز خاص على الفئات المستضعفة كالرضّع والأطفال، والفتيات اليافعات، والنساء في سنّ الإنجاب، والأشخاص الذين يعانون من ظروف صعبة (كالذين يعانون من مرض نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز والنازحين).

هناك إدراك لضرورة الوقاية والحدّ من الأمراض غير السارية ولأهمية تضمين اعتبارات الغذاء والتغذية في خطط التنمية على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولاية وعلى مستوى الحكومة المحلية.

وقد تم تحديد الغايات الرئيسية للسياسة الوطنية النيجيرية للغذاء والتغذية وفقاً لـ «الغايات العالمية لجمعية الصحة العالمية» WHA ٢٠٢٥[2]، وهي تشمل:

[1] معدلات انتشار الهُزال مرشحة «للزيادة» بشكل موسمي أثناء العام وستكون أعلى إذا تم تنفيذ مسح خلال موسم الجفاف. على سبيل المثال، ملف دولة النيجر ضمن التقرير العالمي للتغذية (٢٠١٥) يقدر نسبة سوء التغذية الحادّ الشديد بـأنها ٨٪.
http://ebrary.ifpri.org/utils/getfile/collection/p15738coll2/id/129994/filename/130205.pdf

- خفض نسبة التقزّم بين الأطفال دون سنّ الخامسة من ٣٧٪ في عام ٢٠١٣ إلى ١٨٪ بحلول عام ٢٠٢٥.
- خفض نسبة الهزال بين الأطفال، بما فيها نسبة سوء التغذية الحادّ الشديد من ١٨٪ في عام ٢٠١٣ إلى ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥ (غاية جمعية الصحة العالمية لخفض نسبة الهزال إلى ٥٪).
- الحدّ من فقر الدم لدى النساء الحوامل من ٦٧٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٣٪ بحلول عام ٢٠٢٥.
- زيادة نسبة الرضاعة الطبيعية الحصرية من ١٧٪ في عام ٢٠١٣ إلى ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥.
- الحدّ من انتشار السُمنة بين اليافعين والبالغين بحلول عام ٢٠٢٥.

وهناك عدة غايات أخرى تشمل توسيع نطاق تغطية تدخلات مثل حصول الأسر على الملح المدّعم باليود وفقاً للمعايير العالمية، وتوفير مكملات الزنك في إدارة حالات الإسهال، وزيادة نسبة الأطفال الحاصلين على أقراص طرد الديدان وتوسيع نطاق توفير مكملات فيتامين أ.

٤. هل تم تخصيص موازنات للسياسة الجديدة؟ ما العملية التي تم اتباعها لتحديد التكلفة وما هي نسبة التمويل المقدم لها من الحكومة وشركاء التنمية؟

بعد مرحلة وضع وبلورة السياسة، قام أصحاب المصالح بوضع خطة عمل لتقدير التكلفة بدعم من مبادرة المغذيات الدقيقة (تُسمى الآن المبادرة الدولية المعنية بالتغذية)، والتي قدمت المساندة الفنية لدعم هذه العملية.

افتقرت سياسة الغذاء والتغذية الوطنية النيجيرية التي وُضعت عام ٢٠٠١ إلى بند مخصص لها في الموازنة، ما أعاق تنفيذ أنشطة التغذية. ولهذا، دعت الحكومة الاتحادية إلى تخصيص بنود معينة في الميزانية لتمويل خطة العمل. وقد أوعز الرئيس إلى الوزارات المعنية بوضع بنود معينة على الموازنة لتمويل أنشطة التغذية استناداً إلى السياسة الوطنية النيجيرية للغذاء والتغذية. وكان من المفترض أن تأخذ الموازنة الوطنية لعام ٢٠١٧ هذه المخصصات بعين الاعتبار.

لكن ما زالت النقاشات دائرة مع مختلف الوزارات للتقيد بتعليمات الرئيس. ومع أنه من الصعب الوصول إلى تقييم واضح حول السقف الذي سيتم وضعه في الميزانية من خلال التمويل المحلي في هذه المرحلة، إلا أننا واثقون بأن هذه الآلية، مقترنة بتمويل من الجهات المانحة الخارجية، ستسمح بتوسيع نطاق تدخلات التغذية بما يحقق أهداف السياسة.

المربع١ حقائق رئيسية حول التغذية في نيجيريا

الهُزال (نقص الوزن مقارنة مع الطول) لدى الأطفال دون سنّ الخامسة: ١٨٪

التقزّم (نقص الطول بالنسبة للعمر) لدى الأطفال دون سنّ الخامسة: ٤٢٪ في ٢٠٠٣؛ ٣٧٪ في ٢٠١٣

نسبة الرضاعة الطبيعية الحصرية لدى الرضّع دون سنّ ٦ أشهر: ١٧٪ في ٢٠١٣

النقص في فيتامين أ لدى الأطفال بين عمر ٦ إلى ٥٩ شهراً: ٤٢٪ في ٢٠١٣

نسبة فقر الدم لدى النساء في سنّ الإنجاب: ٤٩٪ في ٢٠١٣

الوزن الزائد/السُمنة لدى البالغين: ٣٣٪؛ ١١٪ (٢٠١٤، التقرير العالمي للتغذية)

المصدر: المسح الديمغرافي والصحي في نيجيريا 2013 (NDHS)

٥. ما هي العلاقة بين السياسة والحكومات الاتحادية؟

تغطي السياسة مجالات متعددة القطاعات وهي بالتالي معرضة لمواجهة تحديات عند التصدي لقضايا سوء التغذية. في الواقع، مع أننا ندرك أن هناك تحديات كبيرة تواجه قطاع التغذية، إلا أننا ندرك أيضاً أنها تتباين من منطقة لأخرى في البلاد. لذا، تعكف الولايات حالياً على مواءمة السياسة حسب سياقها المحلي من خلال وضع خطط عمل خاصة بها تركز على السياق المحلي. وسيتم تقدير تكلفة خطة عمل كل ولاية واستخدامها في برامج المناصرة للحصول على التمويل على مستوى الولاية الحكومي، ما يضمن الانسجام والتنسيق مع السياسة الوطنية النيجيرية للغذاء والتغذية. كما ستأخذ خطة العمل الوطنية بعين الاعتبار أيضاً القطاعات المختلفة المشاركة وتعمل على وضع استراتيجيات وأنشطة معينة لكل قطاع.

٦. ما هي أهم التحديات التي واجهتكم في صياغة وتبني السياسة؟

من أهم التحديات التي واجهناها هي عقد الاجتماعات مع أصحاب المصالح، خاصة في الأوقات التي كانت تعاني فيها البلاد من حالة الطوارئ الخطيرة في مجال التغذية في شمال شرق البلاد بسبب أزمة منطقة بوكو حرام. وكان هذا الأمر قد حوّل الكثير من جهود الحكومة عن مسارها، بما في ذلك توفير الخبرة في مجال التغذية. كما واجهنا تحدياً في العثور على تمويل لعقد الاجتماعات، لكن أبدى مختلف الشركاء اهتماماً في هذه العملية ووفرت الحكومة أيضاً بعض التمويل لها.

عندما تم الانتهاء من إعداد وثيقة السياسة، انطوى الحصول على دعم من الحكومة الفدرالية على تحدٍ خاص، إذ كانت هناك إدارة جديدة للبلاد بعد الانتخابات العامة التي جرت عام ٢٠١٥. واحتجنا إلى بعض الوقت لإطلاع الإدارة الجديدة على السياسة وكان علينا الانتظار إلى أن تصبح الحكومة الجديدة جاهزة بالكامل للعمل قبل عرض الوثيقة عليها. وقد تم هذا من خلال المجلس الوطني للتغذية NCN، والذي يرأسه نائب رئيس البلاد وهو أعلى هيئة صناعة قرار في مجال التغذية. وكانت السياسة الوطنية النيجيرية للغذاء والتغذية من بين أولى الوثائق التي عرضت على الإدارة الجديدة.

٧. أخيراً، ما هي النصيحة التي توجهونها لحكومات الدول الأخرى في المنطقة التي قد ترغب بأخذ نيجيريا نموذجاً لها؟

من أهم الدروس التي تعلمناها أهمية العمل مع كافة أصحاب المصالح من الوكالات الحكومية وغير الحكومية على حدٍ سواء، والمجتمع المدني، بل ويجب أيضاً دعوة قطاع الأعمال التجارية للمشاركة. وبما أن قطاع التغذية يتطلب وجود تدخلات متعددة القطاعات من أجل إحداث أثر أكبر، فإن العمل مع أصحاب المصالح بدءاً من مرحلة وضع السياسة هي الطريقة الوحيدة التي ستكون فعالة وتضمن أكبر قدر من القبول والفهم لها. في نيجيريا، لعبت حركة توسيع نطاق التغذية SUN دوراً فعّالاً في توحيد الأطراف حول منسق الاتصال التابع للحركة والذي يمارس عمله من وزارة الصحة، كما اضطلعت اللجنة الوطنية المعنية بالغذاء والتغذية NCFN بدور مسهّل شبكة العلاقات الحكومي. واليوم، هناك مستوىً عالٍ من الالتزام تجاه التغذية على الصعيد العالمي ونحن واثقون بأن السياسة الجديدة ستساعد في التصدي لمسألة سوء التغذية بما يتوافق مع هذه الغايات والمبادرات العالمية.

[2] www.who.int/nutrition/global-target-2025/en

أدوات متوفرة مباشرة على الإنترنت

مشروع تعزيز الشراكات والنتائج والابتكارات في قطاع التغذية عالمياً SPRING، والذي تنفذه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID (من المفترض أن ينتهي هذه السنة) يوفر مجموعة غنية من الموارد، بما فيها أدوات مسارات الربط بين الزراعة والتغذية، ودراسات حالة المشاريع، وسلسلة نشرات فنية مختصرة، ومؤشرات، وغيرها الكثير.
www.spring-nutrition.org/stories/spring-promotes-nutrition-sensitive-agriculture

ولدى مشروع تعزيز الشراكات والنتائج والابتكارات في قطاع التغذية عالمياً أدوات ذات صلة، كالأدوات المستخدمة في مناصرة التغذية من قبل عاملي الصحة المجتمعية والتي تحدد الفجوات في توفير خدمة التغذية ضمن الصحة المجتمعية لدول معينة مع تركيز على البرامج الوطنية وبرامج القطاع العام. ويتمثل الهدف من الشرائح في فهم التدريب وعملية الدعم والمراقبة وأنظمة الإشراف التدريبي اللازمة لتوسيع نطاق خدمات التغذية ضمن عمل الصحة المجتمعية.
www.spring-nutrition.org/publications/series/community-health-worker-nutrition-advocacy-tool

متابعةً لوحدات التعلم الإلكتروني الخاصة بها حول تحسين التغذية من خلال الزراعة والأنظمة الغذائية، قامت منظمة الغذاء والزراعة بإنتاج حقيبة أدوات حول كيفية تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم سياسات وبرامج الغذاء والزراعة الحساسة للتغذية.
www.fao.org/nutrition/policies-programmes/toolkit/en

مشروع أثر التغذية والممارسة الإيجابية NIPP هو عبارة عن مبادرة قائمة على المجتمع تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي وممارسات الرعاية من خلال تغيير السلوك، بما في ذلك تشجيع واستعمال الرعاية المحسنة وممارسات التغذية، وأجهزة النظافة العامة والصرف الصحي في المنازل والحدائق المنزلية. وهو يستهدف الأفراد والأسر المعرضة للمخاطر بشكل كبير، ويتم تنفيذه حالياً في السودان، وجنوب السودان، وزيمبابوي، وملاوي، والنيجر. وتوفر حقيبة الأدوات توجيهاً قيّماً لمساعدة الممارسين الذين يرغبون بتنفيذ نهج مشروع أثر التغذية والممارسة الإيجابية.
www.goalglobal.org/nipp

مؤشر الالتزام بقضايا الجوع والتغذية في أفريقيا HANCI-Africa هو عبارة عن أداة للمناصرة ومراقبة الالتزام والمساءلة يقيس مدى الالتزام السياسي لدى حكومات 45 دولة أفريقية تجاه معالجة قضايا الجوع ونقص التغذية. ويقارن المؤشر بين الدول من حيث ثلاثة مجالات من الالتزام: القوانين، والسياسات، والإنفاق.
http://africa.hancindex.org

بنك معلومات التغذية هو مصدر متاح للجميع بمحتوى يتعلق بالتغذية على شكل صحائف وقائع ورسائل متنقلة. ويتم تطوير هذا المحتوى بهدف معالجة فجوات المعرفة وتحسين الممارسات السلوكية للحدّ من سوء التغذية في الدولة المنفذة لمبادرة التغذية الدولية. يستند المحتوى إلى مسارات محددة للزراعة الحساسة للتغذية وتدخلات صحية خاصة بالتغذية. **www.cabi.org/nutritionkb**

مجموعة من القاطفات النساء في طريقهن إلى حصد محاصيل موسمية في راوتاهات في نيبال

برنامج الغذاء العالمي/ساتوش شاهي

دورات متاحة مباشرة على الإنترنت

هذه الدورة المجانية المتاحة على الإنترنت، والتي تنظمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تتناول أساسيات البرامج الزراعية الحساسة للتغذية وتوفر إرشادات يمكن للممارسين استخدامها عند تصميم البرامج التي تشجع على الوصول إلى الأغذية الغنية بالمكونات التغذوية والتنوع في النظام الغذائي.
agrilinks.org/training/nutrition-sensitive-agriculture

وهناك مصدر آخر متاح للجميع (ويشمل أيضاً نسخة بنطاق ترددي منخفض) هو دورة مدرسة لندن لحفظ الصحة وطب المناطق الحارة LSHTM حول الزراعة والتغذية والصحة، والمصممة لاستكشاف الروابط متعددة القطاعات بين الزراعة والتغذية والصحة، وتسليط الضوء على الأدلة الحالية، وتحديد الحلول البرمجية المحتملة.
https://www.lshtm.ac.uk/study/courses/short-courses/free-online-courses/agriculture-nutrition-health

موارد أخرى

قائمة التحقق الخاصة بحركة توسيع نطاق التغذية SUN حول وضع خطط وطنية "جيدة" للتغذية، وهي الخطوة الأولى نحو وضع معايير وتوجيه حول وضع خطط تغذية نوعية لحكومات الدول. تنقسم التوصيات إلى خمسة مجالات مفاهيمية: تحليل الوضع، ومشاركة أصحاب المصالح، والتكاليف، وترتيبات التنفيذ، والمراقبة والتقييم، مع وجود معايير مثل غايات التغذية الذكية (المحددة والقابلة للقياس والواقعية والمعاصرة والمحدودة بزمن معين) والحكم، وآليات المساءلة والإدارة والتنسيق.
www.securenutrition.org/resource/checklist-criteria-and-characteristics-'good'-national-nutrition-plans

من خلال وصلة فيديو قصيرة بعنوان "مقتطفات"، يصف قادة فريق مجموعة البنك الدولي تجربتهم في دمج الأنشطة الزراعية الحساسة للتغذية ضمن مشروع ما من خلال عرض أمثلة ملموسة تركز بشكل خاص على تبيان كيف يؤثر سياق الدولة والظروف الأولية فيها على نوع التدخل.
https://olc.worldbank.org/content/nutrition-sensitive-agriculture-projects---demystified

إدارة عملية إدارة المعرفة في حركة توسيع نطاق التغذية SUN

«إدارة العرفة» هو مصطلح جديد نسبياً في مجال التنمية/العمل الإنساني وفي مسيرة التغذية العالمية. على مدار السنوات القليلة الماضية، شهد الحراك العالمي المنتامي المعني بالتغذية زيادة طردية في عدد أطراف إدارة المعرفة والمبادرات التي أطلقت في مجال التغذية. وأنشطة إدارة المعرفة هذه تشمل توثيق التعلم والمعرفة القائمة على التجارب العملية، والأبحاث وبناء الأدلة، وتجميع ونشر النتائج. وهناك إدراك متزايد بأن التفكير المعمّق والتوثيق، وليس فقط الاقتناء، هما أمران حيويان لتيسير فعالية عمل الأطراف الفاعلة في وضع برامج التغذية ووضع السياسات ذات العلاقة.

هناك العديد من السياقات التي تنشأ فيها مشاكل التغذية، وفي الوقت ذاته هناك تفهم متزايد لنوعية التدخلات الفعالة (الخاصة بالتغذية والحساسة لها) وطرق تنفيذها. مع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير المُحرز في كثير من مجالات التغذية، إلا أنه ما زالت هناك فجوات حرجة في الفهم المتعلق بتصميم البرامج الفنية وطرق تنفيذها، والتعزيز الأمثل للهيكل المؤسساتي وطرق الحكم المرتبطة بها. كما أن هناك مجالات تتوفر فيها قاعدة معرفة قوية، لكن هذه المعلومات لا تصل إلى الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة.

ومع أن هناك إدراكاً لأهمية هذا «الأسلوب» الجديد، إلا أنه لم تتوفر الكثير من الفرص لضمان مواءمة إدارة المعرفة معه. إن تنسيق إدارة المعرفة أمر هام جداً لضمان التكاملية والانسجام ووضع الأولويات المناسبة. ومن أجل تحفيز عمل إدارة المعرفة وتنسيقه بشكل أفضل ضمن قطاع التغذية، قامت الأمانة العامة لحركة توسيع نطاق التغذية SUN بالاشتراك مع شبكة التغذية في الطوارئ ENN بتنظيم فعالية في جنيف مطلع عام ٢٠١٧ للجمع بين ممثلين عن المنظمات المتنوعة النشطة في هذا المجال.

تشكل حركة توسيع نطاق التغذية تطوراً هاماً في قطاع التغذية عالمياً، حيث تجمع بين مختلف الحكومات والقطاعات وأصحاب المصالح من أجل تحقيق أهداف سوء التغذية وإقامة منصات لتيسير التنسيق بينها. كما أنها وفرت فرصاً جديدة لتشارك المعلومات والتعلم بين المجموعات المختلفة المعنية الفاعلة في قطاع التغذية وأوجدت منصات لتيسير التنسيق بينها. ولعبت شبكة التغذية في الطوارئ (بوصفها جزءاً من برنامج المساندة الفنية لقطاع التغذية) دوراً هاماً في دعم وتنسيق إدارة عملية إدارة المعرفة في حركة توسيع نطاق التغذية بوصفها شريكاً أثناء المرحلة الثانية للحركة (٢٠١٦- ٢٠٢٠).

تحديد سبل تضافر الجهود وتجنب التكرار

حضرت فعالية إدارة المعرفة التي نظمتها حركة توسيع نطاق التغذية في جنيف مجموعة متنوعة من الوكالات وذات المنهجيات المختلفة. وقد شملت طواقم إدارة المعرفة في مختلف وكالات الأمم المتحدة (اليونيسف، وبرنامج الغذاء العالمي، وبرنامج REACH)؛ وممثلين عن المبادرات العالمية والإقليمية التي تركز بشكل مباشر أو غير مباشر على إدارة المعرفة (SAFANSI، Glopan، Alive&Thrive، SPRING)؛ وطواقم من المنظمات والجامعات التي تركز على الأبحاث أو المعرفة (IDS، IFPRI، SISN، Sight&Life، Secure Nutrition). كما حضر الفعالية طواقم من جهات تزويد المساندة الفنية ضمن برنامج المساندة الفنية لقطاع التغذية (Nutrition International and MQSUN+)، والأمانة العامة لحركة توسيع نطاق التغذية والشبكات العالمية التابعة للحركة (المجتمع المدني، والأمم المتحدة، وقطاع الأعمال، والجهات المانحة).

وقد استعرضت كل منظمة عملها الحالي في مجال إدارة المعرفة وعرضت أولوياتها على المجموعة. وشكلت هذه الفعالية فرصة لتوحيد الجهود المتضافرة مع المنظمات الأخرى ومجالات التكرار والفجوات المحتملة (جغرافياً ومفاهيمياً ومن حيث المنهجية). كما شاركت الأمانة العامة لحركة توسيع نطاق التغذية رؤيتها حول خارطة الطريق للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠ وكيف يمكن الاستفادة من مزودي خدمات إدارة المعرفة في تلبية الاحتياجات المتعلقة بالمعرفة على مستوى الدولة، وتوثيقها وتعلمها.

وتمتع الحضور بفرصة توقيع اتفاقيات ثنائية، ما أتاح لهم إجراء محادثات أكثر جدية وتفصيلية حول سبل التعاون والتواصل. وستواصل كثير من المنظمات هذه النقاشات والتنسيق في السنة المقبلة كنتيجة للاجتماع، ويُؤمل أن يؤدي هذا إلى زيادة مستوى فعالية إدارة المعرفة على المستوى العالمي وعلى مستوى الدول نيابة عن حركة توسيع نطاق التغذية.

كان هذا الاجتماع الأول من نوعه في القطاع، وهو بمثابة إشارة لحدوث تحول نحو فهم الدور الحيوي لإدارة المعرفة في توجيه أجندة التغذية - سواء أكان في تحسين المعرفة العملية والفنية للجهات العاملة في الصفوف المتقدمة في مجال وضع وتخطيط برامج التغذية أو في استحداث قصص تعكس الأثر والتغيير الذي يمكن إحداثه من خلال جهود توسيع نطاق التغذية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بإدوين شييل، مستشار السياسة والاستراتيجية - المناصرة والتواصل، الأمانة العامة لحركة توسيع نطاق التغذية: edwyn.shiell@undp.org

ENN إنتاج شبكة التغذية في الطوارئ

ENN

شبكة التغذية في الطوارىء

العنوان: ٣٢ شارع ليوبولد أوكسفورد ١TW OX٤

المملكة المتحدة – بريطانيا

البريد الإلكتروني: office@ennonline.net **رقم الهاتف:** ١٨٦٥-٣٢٤٩٩٦ (٠) ٤٤+

رقم تسجيل الجمعية الخيرية: ١١١٥١٥٦ رقم تسجيل الشركة: ٤٨٨٩٨٤٤

للتسجيل من أجل الحصول على إصدار "التبادل الغذائي" Nutrition exchange، يرجى الذهاب إلى الرابط التالي:

www.ennonline.net

النسخة العربية